

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٩

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

والستين للجمعية العامة تحت قيادته أهدافها، وأهمها تعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل السلم والأمن الدوليين والتطرق للقضايا التي أصبحت تمثل تحديات للقرن الحادي والعشرين.

إن البشرية تواجه هذا العام عددا من الأزمات المتشابكة، مما فيه أزمات الطاقة والمواد الغذائية والمناخ والأزمة المالية. التي ما برحت تتسبب بأزمة تنمية عامة. وقد أدت عواقب تلك التحديات التي برزت مؤخرا إلى اشد الأثر على الظروف الاجتماعية لملايين الناس في البلدان النامية وعلى الدول التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، وبلدي من بينها.

ولكن الشعوب لم تفقد الأمل في عالم أكثر إنصافا ونفعا. إنها تبني أملها على أمم متحدة قوية وكفؤة وقادرة على تعبئة مواردها وتركيز جهودها على إيجاد حلول لأكثر المسائل إلحاحا في عصرنا. ونعتقد أن هناك حاجة ملحة لتطوير الحوار بكفاءة والتعاون فيما بين جميع كيانات هذا العام المتعدد الأقطاب ولتحاشي تطبيق المعايير المزدوجة في

نظرا غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أباني (النيجر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

خطاب فخامة السيد إوموالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إوموالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في

الأمم المتحدة بفخامة السيد إوموالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمون (تكلم بالطاجيكية وقدم الوفد

الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيئ السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وأن أعرب عن الأمل في أن تحقق الدورة الثالثة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المتصلة بها. وتؤيد طاجيكستان أنشطة فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي لجهود فرقة العمل أن تركز أيضا على المساعدة الإنمائية المشتركة والنهج الطويلة الأجل المتفق عليها لضمان الأمن الغذائي في جميع أرجاء العالم. إن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عقد في روما وأسفر عنه اعتماد إعلان كان من الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه.

ومن المهم في إطار منظمة الأغذية والزراعة إعادة تنشيط جهود نقل التكنولوجيا المتقدمة والبذور وتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية. ونناشد زيادة دعم برامج المساعدة التي تنفذ في جميع برنامج الغذاء العالمي.

إن حياة الملايين من الرجاء والنساء والأطفال في العالم تتوقف على قدرتهم على ممارسة حقهم الإنساني في الحصول على الغذاء الكافي. وتلك المسألة لا تحتاج إلى مناقشات مستفيضة، بل اتخاذ إجراء عملي حاسم، حيث أن الأزمة الغذائية التي تجرد البشر من كرامتهم لا تقل عن خطر الإرهاب نفسه. ونعتقد أنه ينبغي للبلدان الكبرى في العالم أن تعمل بمزيد من الحس بالمسؤولية للتخفيف من آثار الأزمات العالمية للطاقة والمواد الغذائية والمناخ والأزمة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الفقيرة والنامية التي تتأثر بدرجة شديدة جراء العواقب التدميرية لتلك الظواهر.

طاجيكستان، التي تتمتع بتربة خصبة وتملك موارد مائية غنية، يمكنها أن تقدم مساهمتها الخاصة في حل تلك المشكلة. فأكثر من ٥٥ في المائة من منابع مجموع الموارد المائية في منطقة آسيا الوسطى موجودة في طاجيكستان. وتلك الكمية من المياه لا تكفي لتلبية الاحتياجات من المياه العذبة للزراعة المروية والقطاعات الاقتصادية ذات الصلة في المنطقة فحسب؛ بل يمكن أن تكون أيضا مصدرا كبيرا لتوليد

العلاقات الدولية، من المهم بنفس القدر عدم السماح لمختلف الأجناس والأديان والقارات والمناطق ألا يعمل أحدها ضد الآخر.

وما من بلد بمفرده العالم، ولا حتى أقوى البلدان، يقدر على الصمود وحده أمام تحديات عصرنا، وهي تحديات تتراوح من تغير المناخ إلى الكفاح اللازم والثابت ضد الإرهاب الدولي. واليوم وأكثر من أي وقت مضى يتطلب الجيل الجديد من القضايا العالمية ردا جماعيا، والأمم المتحدة التي أنيطت بها ولاية عريضة هي الأداة الحالية القادرة على التصدي لتلك التحديات.

وثمة مثال على الجيل الجديد من القضايا العالمية، أي حقوق الإنسان وتوفير المواد الغذائية الكافية. إذ أن الزيادة الحادة في تكلفة المواد الغذائية والطاقة قد شككت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن أزمة الغذاء قد أضرت بأشد السكان فقرا بطريقة سلبية للغاية. ومن الجدير بالذكر أنه في طاجيكستان التي تبلغ فيها المناطق الجبلية نسبة ٩٣ في المائة من مجموع أراضيها ولا يتوفر فيها سوى ٧ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، قد أثرت أزمة الغذاء على نحو ثلثي الأسر. وهناك جهود منسقة وتدابير كفؤة يقتضي اتخاذها بسبب زيادة ترددي حالة الأمن الغذائي في العالم. وفي الظروف الحالية، فإن استخدام الأغذية لإنتاج الوقود الحيوي غير إنساني وغير أخلاقي.

ونأمل من الدول المانحة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة على الصعد السياسية والمالية والاقتصادية لمنع تدهور الأزمة الغذائية. وإن لم تفعل ذلك فسيعاني ملايين من البشر من المزيد من الفقر المدقع. وتتوقع أيضا زيادة المساعدة الدولية الرسمية المخصصة للتنمية الزراعية وفي النهاية إزالة الحواجز الاصطناعية القائمة أمام التجارة.

ومن الواضح تماما أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في معالجة أزمة الغذاء والسياسة الزراعية العالمية

بديهي أن المياه مورد أساسي لا لأنها مطلوبة لإدامة الحياة البشرية فحسب، وإنما أيضا للأغراض الصناعية وحماية البيئة وعملية التنمية بأسرها. إن تناول المسائل الملحة المتعلقة بالمياه والنهوض بالتعاون الدولي في مواجهة التحدي المائي إنما هما هدفا العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي اتخذت زمام المبادرة به جمهورية طاجيكستان. وإني أدعو الدول الأعضاء إلى أن تعين ممثلين عنها للمشاركة في المنتدى الدولي للمياه العذبة، المقرر عقده في دوشانبي في عام ٢٠١٠، لاستعراض التنفيذ العملي لجدول أعمال المياه المتفق عليه دوليا.

ورغم الأحداث الكثيرة المتصلة بالمياه، التي عقدت في كل أنحاء العالم على شتى المستويات في السنوات الأخيرة، تظل مسألة المياه مسألة ملحة. لذلك السبب، وبغية كفاءة معالجة مسائل المياه معالجة شاملة، وكفاءة تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تقترح جمهورية طاجيكستان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الموضوعية لعقد المياه ولتعريف المجالات التي يلزم اتخاذ إجراءات أخرى فيها.

واليوم، إضافة إلى المناقشة العامة، يعقد حدث رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في مقر الأمم المتحدة. إن بلدي يعتبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب مسألة ذات أولوية. وما فتئت جمهورية طاجيكستان تنفذ إستراتيجيتها الإنمائية الوطنية حتى عام ٢٠١٥. وتلك الإستراتيجية، التي وضعت عملا بمبادرة من الأمم المتحدة وبمشاركة مباشرة منها، تعبر عن نهج جديد إجمالا للتنمية. وهي تأخذ في الاعتبار التجربة العالمية في مجال التنمية، وتنفيذ صكوك إستراتيجية مماثلة، والعبر المكتسبة والاستنتاجات المستخلصة أثناء المراحل السابقة من تنمية البلد، وحقائق الواقع الراهن وآفاق التنمية. لكنني أجد لزاما

الطاقة الكهربائية السليمة بيثيا. وإن قدرة طاجيكستان على إنتاج الطاقة الكهربائية تحديدا تقدر بـ ٥٢٥ بليون كيلواط/ساعة، ولا يستغل منها الآن سوى ٥ في المائة.

إن دول آسيا الوسطى لن تتمكن من ضمان التنمية المستدامة في المنطقة والمساعدة في حسم مشاكلها المتعلقة بالغذاء والبيئة، بالدرجة الأولى من خلال الاستخدام الكفء لتلك الموارد، إلا بالأخذ بنهج شمولي متبادل الفائدة في استغلال الطاقة المائية والموارد الطبيعية الأخرى. فالتعاون المتبادل الفائدة والموجه نحو ذلك الاستخدام هو وحده الذي سيجلب الرخاء للشعوب التي تعيش في تلك المنطقة الواسعة. ويحدونا الأمل أن تحظى خططنا بالدعم من مؤسسات بریتون وودز ومن شركاء الأمم المتحدة في القطاع الخاص.

إنني أؤمن بأننا نحتاج استحداث آلية اقتصادية لنقل موارد المياه والطاقة تخدم مصالح كل من بلدان المنبع، الغنية بالموارد المائية، وبلدان المصب، الغنية بالمواد الهيدروكربونية الخام.

مشكلة تغير المناخ بدأت بالفعل تلحق الضرر بمنطقتنا، لا سيما بمواردها المائية. فنتيجة للاحترار العالمي تناقصت أثمار طاجيكستان الجليدية من حيث الحجم بأكثر من ٣٠ في المائة. وهذا تسبب في مستويات منخفضة من المياه في أثمارنا في السنوات الثلاث الأخيرة، مما تسبب بدوره في مشاكل اجتماعية واقتصادية جسيمة عن طريق التسبب في الجفاف واستفحال الجراد والصعوبات الأخرى. ومن دون تنفيذ مشاريع الطاقة المائية سيعجز بلدنا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعن بلوغ نمو مستدام، حسبما تجلّى بوضوح في الشتاء الماضي عندما كشفت الأحوال الجوية القاسية بشكل لم يسبق له مثيل كل صعوبات المرحلة الانتقالية. ومن المتوقع للشتاء والصيف المقبلين أن ينطويا على تحديات أكبر.

إلى مساعدة اقتصادية وتقنية وإنسانية محددة الهدف. وقد بينت التجربة أن الإجراءات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية غالباً ما تكون فعاليتها أقل من فعالية التدابير السياسية والاقتصادية المدروسة جيداً القائمة على اللاعنف. ويتعين علينا، كمسألة عاجلة، أن ننظر بواقعية في إشراك الجهات الإقليمية الفاعلة المنتفذة الأخرى، بما في ذلك منظمة تعاون شنغهاي، في حل المسألة الأفغانية.

تقوية التعاون الدولي في الحرب على الإرهاب لا تنفصم عن محاربة الاتجار غير المشروع بالعقاقير. ومن الأساسي أن نساعد حكومة أفغانستان في تدمير تكنولوجية الصناعة المعاصرة للعقاقير غير المشروعة وروابط تمويلها. وإن بذل جهود موحدة لبلوغ تلك الغاية سيحسن إحراز الأهداف المحددة في الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وإعلان باريس.

إن النظام العالمي لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يجري تشكيكه حالياً، لا يمكن بناؤه بدون مساعدة المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، تحيي طاجيكستان جهود الأمم المتحدة لتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. فتللك المنظمات تمثل هياكل قوية، ومشاركتها في التصدي للقضايا العالمية من شأنها أن تحول دون أن تتخذ التحديات والتهديدات المعاصرة أبعاداً غير محمودة.

والأمم المتحدة وبناء السلام لا ينفصلان. ونحن نقدر تفاني أولئك الذين عملوا في إنكار اللذات في مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان ونحبي ذكرى من فقدوا أرواحهم أثناء أداء الواجب المهني. إن نموذج تسوية الصراع الداخلي في طاجيكستان، الذي يشمل مساعدة من الأمم المتحدة ويضم دولا ضامنة، أصبح يعترف به بوصفه مثالا فريدا لبناء السلام والدبلوماسية الوقائية.

على أن نوه بأن التمويل الاتحادي للتقدم الاجتماعي للبلد مرهون بمعدل نمو اقتصادنا.

من الواضح أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد، من زوايا كثيرة، على النهج الذي يعتمد عليه المجتمع الدولي في توفير المساعدة للبلدان النامية وعلى التعبئة الحسنة التوقيت للموارد المحلية والخارجية. وفي ذلك الصدد، تعلن طاجيكستان انضمامها للنداء الموجه إلى مجتمع المانحين حتى يضاعف مساعده الإنمائية، الحيوية في دعم النمو المستدام وفي تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً.

المقترحات المطروحة بالتخفيف من الديون التي تراكمت على البلدان النامية عن طريق مبادلة تلك الديون بمشاريع وطنية في مجال التنمية المستدامة مقترحات وحيية. فالتكاليف الباهظة والأسعار المضخمة بصورة مصطنعة في كثير من الحالات للمواد الهيدروكربونية الخام وللغذاء تسببت في تفاقم شديد وتعقيد للحالة المالية للبلدان النامية الفقيرة. وحتى الإلغاء الجزئي لديونها سيساعد لأنه سيفضي إلى الإفراج عن ودائع يمكن استثمارها في التعليم والقطاع الاجتماعي بأكمله وحماية البيئة والحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي مجالات أخرى.

مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لمراجعة تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة، سيشيح فرصة طيبة لتطوير مزيد من التدابير الفعالية لتوفير الموارد اللازمة لإحراز الأهداف الإنمائية للألفية. ويحدونا الأمل أن يتمخض مؤتمر الدوحة عن زخم جديد لتنفيذ توافق آراء مونتيري، وأن يؤدي إلى تحسين روح الشراكة والتضامن على نطاق المعمورة.

الحالة في أفغانستان، التي دمرها حراب مدة طويلة من الصراع والعنف، مصدر لقلق جسيم. إن أفغانستان تحتاج لا إلى وجود عسكري في أراضيها فحسب، وإنما أيضا

بقدرتنا على جعل العالم مكانا أفضل وبتلبية تطلعات شعوبنا وآمالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيموالي رحمان، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد برانكو كرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد برانكو كرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برانكو كرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كرفنكوفسكي (تكلم بالمقدونية، وقدم الوفد النص الانكليزي): إنه لشرف عظيم لي أن تتاح الفرصة لمخاطبة هذا الحشد الموقر من رجال الدولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تحديات الماضي، وتلك التي ما زالت ماثلة، تظل هذه المنظمة متتدي لا غنى عنه، حيث يستطيع ممثلو العديد من الدول أن يتبادلوا الآراء بشأن القضايا الأكثر إلحاحا التي يواجهها العالم الذي نعيش فيه جميعا.

واسمحوا لي، أولا، أن أرحب بانتخاب السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، رئيسا للجمعية العامة

إننا ندعم مبادرة الأمين العام لإصلاح آلية حفظ السلام، ونعتقد أن من الضروري مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي واللوجستي ذي الصلة لحفظة السلام من أجل مساعدتهم على أداء مهامهم الصعبة.

وتؤيد طاجيكستان كون الأمم المتحدة تولى الأولوية لتعزيز فعالية المساعدة للبلدان التي عانت من الصراعات الداخلية، وتدعم أنشطة لجنة بناء السلام، التي تتضمن ولايتها المساهمة في كفالة تنسيق وتعزيز فعالية المساعدات الدولية لتلك البلدان. ومن أجل توطيد السلام والاستقرار، فإن البلدان التي عانت من صراعات داخلية لا تحتاج إلى المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا إلى المساعدة للموسسة في التصدي لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دعم جهودها لإرساء الأساس الضروري لعملية الانتقال إلى التنمية المستدامة.

وفي هذا العام احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الـ ١٥٠ ميلاد أبو عبد الله روداكي، مؤسس الأدب الطاجيكي - الفارسي. ويمكن وصف جوهر فلسفته الأخلاقية بأنه تمجيد للقيم الروحية الخالدة مثل الرأفة والجمال والتسامح والتكافل. وقد ظل شعر روداكي على مدى القرون يحث على تعزيز الصداقة بين الأمم وتوسيع الحوار بين الحضارات، وما فتئ يرتل أنشودة تحض على النزعة الإنسانية والوثام. وكما قال الأمين العام،

”إن كتابات روداكي العميقة والصالحة لكل زمان تمثل إلهاما لتحالف الحضارات، ولبإدارتنا لمكافحة التطرف ومعالجة الانقسامات التي تهدد عالمنا“ (النشرة الصحفية SG/SM/11646).

وأنا على ثقة من أن القيم الإنسانية المشتركة التي خلدها روداكي تتواءم مع الأهداف التي تسعى إليها الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم اليوم. وأنا متفائل إلى حد كبير

الكثير مما يبعث على الرضا. فما زلنا نواجه أزمات عديدة وصراعات قديمة ومجمدة، بالإضافة إلى سلسلة من الاضطرابات والتوترات التي وقعت مؤخرا في عدد من مناطق العالم. وتظل الأعمال الإرهابية تقع بوتيرة مقلقة، ومع ذلك ما زالت الدول الأعضاء غير قادرة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إبرام اتفاقية عالمية وذات ضرورة حقيقية لمكافحة الإرهاب. ودفع هذا التعنت بعض الناس إلى التساؤل بحق عن أهمية الأمم المتحدة في هذا السياق الحالي، وكذلك عن المعنى الحقيقي ومدى تعددية الأطراف والتنفيذ الانتقائي للقانون والمبادئ الدولية وعن نطاقها.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن المناسب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان احترام أحكامه ممكنا على الصعيد العالمي. ولن تنقص بالتأكيد مشاكل حقوق الإنسان إذا استمرت التأويلات المختلفة لأحكام الإعلان أو تم تنفيذ هذه الأحكام بصورة جزئية فقط. إن قبول مجموعة حقوق الإنسان برمتها هو الأساس لسيادة القانون وأمر جوهري لتسوية الصراعات الثنائية والدولية. ولن تتمكن البشرية من المضي قدما على درب التقدم إلا إذا قبلنا جميعا بهذه الأحكام وأيدناها بإخلاص على مستوى العالم.

ينبغي البحث عن الحلول للمشاكل ضمن إطار احترام القواعد المتفق عليها ومن خلال الحوار والتعاون العاديين. وفي هذا السياق، تضطلع الأمم المتحدة بدور محدد وقيم ينبغي عدم تجاهله. ولذلك من الأهمية بمكان أن يتم المزيد من التطوير للمنظمة كي تصبح أكثر فعالية وأهمية بالمعنى الأوسع، ولكي تصبح كذلك أكثر مسؤولية عن الناس الذين تعمل بالنيابة عنهم. وإني على قناعة راسخة بأن خلافاتنا هي من بين أعظم القيم التي نملكها وأن كل دولة عضو، بغض النظر عن حجمها، بوسعها أن تقدم إسهاما قيما. ولذا من الضروري أن نتغلب على خلافاتنا الحالية من

في دورتها الثالثة والستين. وأود أن أعرب له عن استعدادنا للتعاون معه بدون تردد طوال العام الذي يتولى فيه الرئاسة. وفي نفس الوقت، أسمحوا لي أن أهنئ الرئيس السابق، ابن بلدي، السيد سرجيان كريم، على مساهمته في أعمال المنظمة العالمية خلال العام الماضي، الذي شهد النظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام العالمي. ومن خلال مشاركته هذه، أكد بلدي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على أفضل وجه ممكن القيم والمبادئ التي نؤمن بها فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، وهي مبادئ تعددية الأطراف بوصفها أداة للتعاون والنهوض بالقيم الأساسية للسلام، والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بجهود الأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي أسهم إلى حد كبير في الأداء المفيد والعملي للمنظمة خلال العام الماضي.

وفي عام ٢٠٠٨ بدأ النصف الثاني من المدة المتوخاة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والنتائج التي تحققت حتى الآن لا يمكن أن نقلل من أهميتها، وإن كانت لا تزال غير مرضية. وفضلا عن ذلك، فإن الأهداف التي تحققت بالفعل مهددة الآن بالتحديات والمشاكل الجديدة التي نواجهها، وهي ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية والآثار السلبية لتغير المناخ.

وخلال هذا العام، لوحظ تسجيل تباطؤ في التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، وهذا ما أكدته المؤشرات الكثيرة التي توقعت حدوث انكماش إقليمي وعالمي. ولذلك، من الأهمية بمكان ابتكار محفزات جديدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا ينبغي لنا مناقشتنا أن تركز على قضايا مثل التنمية وتنفيذ مفاهيم فعالة للتنمية المستدامة، بوصفها جزءا أساسيا من جدول أعمال صون السلام والاستقرار والأمن في العالم على الأمد الطويل.

وإذ نتطرق إلى القضايا المتصلة باستدامة السلام والأمن، علينا أن نلاحظ، للأسف، أننا في هذا المجال لا نجد

التي يتوسط فيها المبعوث الشخصي للأمم العام، السفير ماثيو نيميتز. وفي الوقت ذاته، نحن نحترم باستمرار التزاماتنا القانونية ونؤكد على الدوام دورنا البناء من خلال التقدم بعدة اقتراحات وتناسلات أثناء العملية الجارية منذ وقت طويل.

وأذكر أنه في الوقت الذي انضمت فيه مقدونيا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، أُرسيت أول سابقة قانونية رئيسية. فلقد تم اعتماد قرار في تلك المناسبة بأن يجاطبنا الأعضاء الآخرون بصفتنا "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" بدلا من استعمال الاسم الذي اختاره بلدي.

ولسوء الحظ، أنا مضطر أن أستنتج أن الطرف الآخر في ذلك الوقت لم يظهر المستوى نفسه من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها، وكما تأكد ذلك من انتهاكه الصارخ للاتفاق المؤقت الذي وقعه البلدان في عام ١٩٩٥. وبموجب تلك الوثيقة، فإن الجمهورية اليونانية ملزمة قانونا بعدم الاعتراض على طلب مقدونيا الانضمام إلى عضوية المؤسسات والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية التي تتمتع فيها الجمهورية اليونانية أصلا بكامل العضوية. وخلافا للتزامات المتفق عليها، في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في بوخارست، اعترضت اليونان على الدعوة التي وُجّهت إلى جمهورية مقدونيا للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وأصرت على أنه ينبغي، قبل الاندماج، أن يتم التوصل إلى حل للتراع يكون مقبولا للطرفين. ولقد قوض ذلك التصرف بشكل خطير منطلق المفاوضات، وفي الوقت نفسه تم الانتقاص من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبدأت الجمهورية اليونانية، مستفيدة من مركزها كعضو دائم، في الاعتراض على دمجنا في الاتحاد الأوروبي، مستعملة في ذلك حججا مماثلة.

أجل أمم متحدة أكثر كفاءة وتخدم العالم في القرن الحادي والعشرين بأفضل طريقة ممكنة.

في غضون السنوات القليلة الماضية شرع جنوب شرق أوروبا ومنطقة البلقان في التحرك في الاتجاه الصحيح. وعلى الرغم من أنه لم يتم بالطبع حل جميع المشاكل والمسائل المثارة إلا أن التوجه لدى المنطقة نحو تحقيق تكامل أوثق مع الهيئات الدولية هو توجه ملحوظ بشكل واضح. والأنشطة التي يقوم بها بلدي، جمهورية مقدونيا، موجهة نحو مواصلة المشاركة في المشاريع الإقليمية ودعمها والاستمرار في تعزيز التعاون الإقليمي الشامل مع جميع البلدان المجاورة. ولا يجامرنا شكّ في أننا لن نتمكن من الإسهام في الدمج المتسارع للمنطقة برمتها في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية إلا خلال العمل سويا مع باقي بلدان البلقان.

وعلى الصعيد الداخلي، تعمل جمهورية مقدونيا باستمرار على استدامة نموذجها المحدد للديمقراطية العملية المتعددة الأعراق. ونعتمد أن لنموذجنا آثارا إقليمية واسعة النطاق وإيجابية لأنه أظهر أنه من الممكن للأمم والثقافات المختلفة أن تتشاطر نفس الأرض وأن تتعايش بصورة مثمرة.

وهناك هدفان استراتيجيان حظيا بأولويتنا القصوى لعدد من السنين وهما الاندماج في الاتحاد الأوروبي والاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي. ولقد استثمرنا في السنوات الأخيرة موارد كبيرة وركزنا حل جهودنا على تحقيق هذين الهدفين. ولسوء الطالع، وُضعت سابقة دولية في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في نيسان/أبريل في رومانيا، عندما عُرضت المصالح الوطنية الضيقة لبلد واحد باعتبارها أكثر أهمية من المبادئ المقررة للقانون الدولي.

ورغم سخف هذه المسألة الواضح، يشارك بلدي بمهمة وبصورة بناءة في العملية التفاوضية مع جمهورية اليونان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميشيل (تكلم بالانكليزية): أتيت إلى هذا التجمع الدولي ممثلاً لواحدة من أصغر الدول على ظهر هذا الكوكب. فسيشيل لا تزيد عن كونها نقطة على الكرة الأرضية، يسكنها نحو ٨٧ ٠٠٠ نسمة، وهم شعب يؤمن بالعدالة والحرية والإنصاف. وفي هذا الحشد من الدول، لكل دولة كبيرة أو صغيرة صوت. ويأتي صوتنا من أعماق شعب يعيش في خوف شديد مثل شعوب أخرى لا تحصى. ولم آت إلى هنا لأستجدي ولا لأوجه الاتهامات، بل لأخاطب ضمائر كل المجتمعين هنا في الأمم المتحدة. وأطلب إليكم أن تشعرُوا بنبضات قلب الإنسانية.

وحيث أنشئت هذه المؤسسة العظيمة قبل أكثر من ستة عقود، كانت تحرك منشئها مثل عليا نبيلة وعادلة: الحرية والكرامة الإنسانية، والعدالة وحقوق الإنسان والسلام والأمن والوثام والتنمية. وتشكل تلك المثل العليا قيماً نجلّها، قيماً خالدة هي روح الأمم المتحدة. ولديّ إيمان بتلك القيم. ومثلي في ذلك شعب سيشيل.

فهل أخذنا أنفسنا بتلك القيم؟ نعم، لقد تجنّبنا حروباً كثيرة. وحلّلنا صراعات كثيرة. ولكن في هذا العصر المتسم بسلام وأمن نسبيين، يحدق في وجوهنا أعداء جدد: الجوع والأوبئة والتخلف والفقر والاضطرابات الاقتصادية والتدهور البيئي وعدم إنصاف نظام التجارة العالمي. أولئك هم الأعداء الذين إن لم تغلب عليهم سيهشمون أسس الحضارة. وأولئك هم الأعداء الذين يتعين علينا محاربتهم وقهرهم لكي نخلق عالماً أفضل لأطفالنا وأطفالهم. وتلك هي المعارك التي علينا أن ننتصر فيها لأجل إنقاذ كوكبنا. وتلك هي القضايا التي يتعين على الأمم المتحدة في عصرنا أن تتعامل معها وأن تغلب عليها.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد مرة أخرى أمام الجمعية على موقفنا، والذي عبرنا عنه علناً في العديد من المناسبات. إن جمهورية مقدونيا، بوصفها بلداً مسؤولاً ويدرك تماماً التزاماته الدولية المتفق عليها، مستعدة لقبول حل وسط عادل ومعقول من شأنه ألا ينكر شخصيتنا الوطنية والثقافية. ومن المفهوم أننا غير مستعدين للقبول بأي نوع من الحلول لقضية على هذا المستوى من الأهمية الوطنية. فإذا كان اندماجنا في المؤسسات الدولية يساعد في استقرار دولتنا، ينبغي عندئذ ألا نسمح لحل وسط غير مرض بأن يذلنا ويرزعنا داخلياً.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً الموقف الأساسي المعروف الذي نؤمن به نحن كدولة ونعتزم التمسك به تمسكاً قوياً في السنوات القادمة. إن المبادئ والقيم التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة هي أسمى الأهداف التي ينبغي أن نتوحد حولها جميعاً. واحترام هذه المبادئ والمساواة التامة بين الدول والشعوب هو الضمانة الوحيدة للمهمة السامية لإقامة عالم أكثر كرامة وإنصافاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد برانكو كرفينكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية سيشيل.

اصطحب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

إصدار التراخيص. إن الأمر أشبه بأخذ طبق طعام من الفقراء وإعطائهم بدلا منه ملعقة مملوءة كمنحة سخية. وعلى سبيل المثال، من القيمة الإجمالية للتونة، وهي "ذهبنا الأزرق"، التي يجري صيدها ونقلها نقلا عابرا في مياها على سفن أجنبية لصيد الأسماك في كل عام، لا يتجاوز الإيراد الذي تتلقاه سيشيل ٧ في المائة، تشمل رسوم إصدار التراخيص والنقل العابر. وهذه الحالة، على ما أرى، لا يمكن قبولها. وأتساءل عما إذا كان من غير المعقول أن نكافح من أجل نصيب أفضل من العائدات.

وفي ملاحظة منفصلة ولكنها ذات صلة، بينما حالة انعدام الأمن السائدة في المياه الدولية أمام ساحل الصومال تسبب قلقا خطيرا للمجتمع الدولي، فهي تسبب قلقا أخطر لسيشيل، التي تتأخم حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة منطقة الخطر البحري المذكورة. وقبل ما يزيد قليلا عن أسبوع، كانت نحو ٤٠ سفينة صيد أوروبية تقف معطلة في بورت فيكتوريا نتيجة لعمل من أعمال القرصنة على واحدة منها. ويمكن أن يكون لتلك الأفعال أثر خطير على شريان حياة الدعامة الثانية لاقتصادنا في وقت نتباحث فيه مع مؤسسات بریتون وودز في عملية للإصلاحات الاقتصادية. وأود أن أشكر جميع شركائنا وأصدقائنا، وخاصة فرنسا، على جميع الجهود التي يبذلونها لمواجهة هذا البلاء.

وليس اعوجاج نظام التجارة العالمي بالعائق الوحيد للتنمية. وأعود إلى حالة بلدي. فلأن لدينا مؤشرا عاليا للتنمية البشرية، يضعنا في المرتبة الخمسين على مستوى العالم، ولأننا نقع ضمن مجموعة البلدان متوسطة الدخل، فإن ذلك يستبعدنا من سبيل الحصول على المنح والقروض الميسرة التي كان من شأنها مساعدة بلدنا على مزيد من التنمية وفي وقت أسرع. وذلك على الرغم من تأكيد المنظمات المانحة أن جميع المعونات أو المنح أو القروض التي منحت لسيشيل قد استخدمت على الوجه السليم والمسؤول لصالح شعبنا.

فهل يمكن لها أن تنجح؟ أعتقد أن بإمكانها ذلك. بإمكانها إذا منحناها رؤية جديدة، رؤية يتجاوز فيها الأمل من أجل البشرية حدود البلاغة؛ رؤية تؤدي إلى قيادة جريئة والتزامات وأهداف واضحة لكي يتسنى لنا التركيز على الخير الأكبر للبشرية؛ رؤية يجتمع فيها القادة ويلقون جانبا بالخلافات التافهة ويرسمون مسارا جديدا للأمم المتحدة، وخارطة طريق لحل أزمة المناخ وإطارا مناسباً للطاقة وأزمة الغذاء؛ رؤية تطبق فيها الإصلاحات المؤسسية الملائمة وتعبأ الموارد الكافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ رؤية تجمع ما بين العدل والإنصاف في التجارة ولا يعترف فيها بخصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب بل تقبل بوصفها معايير للمساعدة من أجل مواصلة التنمية.

إني أؤمن بتلك الرؤية. وبمقدورنا جميعا أن نشترك فيها؛ وبمقدورنا جميعا أن نساعد على جعلها حقيقة واقعة. فيجب أن تحكم أفعالنا التزامات راسخة بإيجاد حلول مستدامة وعملية وعادلة للقضايا المعقدة التي تهدد بالخطر وجودنا ذاته، ومثابرة على إيجاد تلك الحلول.

وينبغي أن نتخلى عن الحلول التي لا تزال تثري الأثرياء وتفقر الفقراء والضعفاء. فعندما يتعلق الأمر بالتجارة العالمية، على سبيل المثال، يبدو من المقبول لدى البعض أن يُسمح للبلدان الغنية بمنح معونات لمزارعيها، مما يترتب عليه أن الصادرات الآتية من البلدان النامية تفقد قدرتها على المنافسة، أما البلدان النامية فتجبر على اتباع قواعد منظمة التجارة العالمية بحذافيرها، حتى لو أضرت بسياساتها الاقتصادية المحلية الموضوعية لحماية القطاعات الضعيفة في المجتمع.

ونحن نقدم التسهيلات للمستثمرين الأجانب لكي يستغلوا مواردنا الطبيعية، التي يدر الاتجار فيها أرباحا طائلة في السوق الدولية، بينما تتلقى الفتات على هيئة رسوم

لقد بدأنا، بجهودنا وبدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية، حركة عالمية - هي الشراكة الجزرية العالمية - بهدف قيام كل الدول الجزرية الصغيرة والدول التي لديها جزر بتكريس جزء من مواردها الطبيعية لجعل البيئة أقدر على المقاومة وأكثر استدامة. وقبل وقت قريب جدا أسست سيشيل "مؤسسة ارتفاع مستوى سطح البحر" تشجيعا للإجراءات العالمية الرامية إلى معالجة الوطأة المدمرة لتغير المناخ على كوكبنا.

ألا تستحق القضايا النبيلة تلك الدعم الدولي، خاصة في هذه السنة الدولية لكوكب الأرض؟ الوقت يكاد ينفد ويتعين علينا أن نجتمع مواردنا وخبراتنا العملية لتجنب الضرر الطبيعي والخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي تهددنا.

بعض من أعظم المصائب التي يعاني منها الجنس البشري اليوم هي الجوع والجاعة وسوء التغذية. فاليوم أصبح الأمن الغذائي شغلنا الشاغل. والتحدي الذي تواجهه دول كثيرة يكمن في توصيل الغذاء إلى الناس العاديين بأسعار يمكن تحملها. وإن الزيادة المذهلة في أسعار الحبوب أدت إلى ارتفاعات هائلة في أسعار الخبز والحليب واللحم و سلع أساسية أخرى. الجوع يزدادون جوعا وإحباطا وغضبا. والشقة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء تزداد اتساعا يوما بعد يوم. وإننا نرى في مواجهتنا تهديد مجاعة عالمية النطاق، مقترنة بإمكانية نشوب اضطرابات عنيفة.

يمكننا أن نتصرف ونحسم أزمة الغذاء. أولا، يجب توفر الالتزام السياسي. ثانيا، الإعانات التي تقدمها البلدان الصناعية للمزارعين يجب إلغاؤها. ثالثا، ينبغي للبلدان الصناعية أن تتيح لبلدان الجنوب الموارد التي تمس إليها الحاجة لتحسين هياكلنا الأساسية. اعطونا الموارد والتكنولوجيا والهياكل الأساسية حتى ننتج غذاء أكثر، وستنتفي الحاجة إلى مساعدتنا على إطعام أنفسنا.

فكأننا نعاقب على نجاحنا في رفع مستوى معيشة شعبنا. لقد وقعنا في شرك ما يطلق عليه الدخل المتوسط.

علاوة على ذلك، لا يؤخذ مطلقا في الاعتبار أن سيشيل مصنفة ضمن فئة البلدان الشديدة الضعف حسب تعريف مؤشر الكومنولث للضعف. فلماذا يُتخذ نجاحنا النسبي مبررا لحرماننا من إمكانيات الحصول على الأموال المخصصة للتنمية، خاصة المعتمدة منها لمعالجة التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة؟ أهذا هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه لتحسين نوعية حياة شعبنا؟ أهذا هو الثمن الذي يتعين علينا دفعه لتكريسنا ما يزيد على ٥٠ في المائة من أرضنا للمحافظة على البيئة من أجل نفع العالم كله؟

إن بيئتنا الطبيعية هي مستقبلنا، وهي كثر التنوع البيولوجي الذي اكتشفناه. ونعلق أعلى درجات الأهمية على حفظه، ليس لأنفسنا فقط، وإنما أيضا لسائر العالم.

وسيشيل، شأنها شأن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة، ما زالت معرضة للتهديدات الناجمة عن الاحترار العالمي وتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر. هذه الظواهر مرتبطة كلها بالنشاط الإنساني على كوكبنا الذي تتمتع كل أمم العالم فيه بصورة جماعية بالقدرة على التأثير فيه - لو توفرت لدينا فقط الإرادة لفعل ذلك.

ليس من الصواب أن تبقى الدول الجزرية الصغيرة تحت رحمة خطر أن تغمرها المياه بفعل ارتفاع مستوى سطح البحر، بينما ترفض بعض الأمم حتى الاعتراف بمسؤولياتها عن المستويات العالية للتلوث البيئي التي تهدد موارد الكوكب الآن.

ورغم صغر حجم دولنا فإننا سنواصل القيادة. وسنقود بالقدوة. وبالمثل الذي ضربناه بيّنا وسنبين للجميع أن التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها في حياة جيلنا الحالي.

من أن تتغير، وإلا فإن التاريخ سيضع تعريفا لنا مثلما عرّف حضارات عظيمة كثيرة في الماضي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية سيشيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد جيمس أليكس ميشيل، رئيس جمهورية سيشيل، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية أرمينيا.

اصطُحِب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سرغسيان (تكلم بالأرمنية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن الامتنان للسيد سرجيان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، على قيادته المقتدرة. وأود أيضا أن أهنئ رئيسها الحالي، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وأن أتمنى له النجاح.

أمثل بلدا وجد نفسه، أثناء الأسابيع القليلة الماضية، في حالة غير مقبولة لا تليق بالقرن الحادي والعشرين.

فمرة أخرى أريق الدماء في منطقة القفقاس الجنوبية ومرة أخرى يلاقي أناس أبرياء حتفهم لأننا، نحن القادة، فشلنا في إيجاد حل سلمي لصراع قائم. الصراع

البشرية كان لها ضلع في معظم إن لم يكن في كل الأزمات التي نواجهها اليوم. إننا نجتمع هنا كل سنة باسم الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة لنلقي خطبا بليغة. لكننا، في غمار تلك العملية، نتقاعس وندفن حلول مشاكلنا تحت أكوام القرارات والإعلانات.

هل يمكننا أن نقول بصدق إننا حددنا الأولويات الصحيحة لأنفسنا؟ هل يمكننا أن نقول إننا نعيش في عالم عادل يتمتع فيه كل رجل وامرأة وطفل بذات الحقوق؟ هل ارتقينا، كزعماء، إلى مستوى الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة؟ اسمحوا لضمائرنا بأن تعطينا الأجوبة.

منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها ستكون أقدر على تيسير التقدم في كل المجالات التي أشرت إليها: الأمن الغذائي، التبادل التجاري، تغير المناخ، الطاقة. التمس منكم خطة عمل واضحة. المؤتمرات وندوات التكلم المتعددة ليست الحل. إننا نحتاج إلى نهج جديد فعال للإدارة الحكومية العالمية وإنني مقتنع بأننا، بالمستوى الصحيح من الموارد وبالإرادة السياسية والالتزام، يمكننا أن نبدأ في معالجة العيوب الأساسية في إدارة الحكم والنظم التجارية على صعيد العالم. والتمس من الأمم الغنية أن تدعم ذلك المسعى وأن تتحمل مسؤوليتها الجماعية العالمية.

ثمّة بيننا من يؤمنون بالحرية والكرامة وهؤلاء يتعين عليهم أن يبرهنوا أماننا على تضامنهم. فلنذهب إلى مساعدة بعضنا بعضا على تجاوز العقبات القائمة في طريقنا. ولنركز على رؤيا عالمية لتحسين أوضاع كل أمة من أممنا.

ختاما، أترك الأعضاء مع هذه الملاحظة للتأمل: "التاريخ يتأسف على المهزومين، ولكنه لا يساعدهم ولا يعذرهم...". عبارات دبليو إيج أودن ستحدد مستقبل الإنسانية من ناحية تاريخها. لقد آن أوان العمل. لا بد لنا

منع مزيد من تدهور الحالة، وأن تنفذ جدول أعمال التنمية المستدامة. وبخلاف ذلك فإننا نعرض للخطر جهودنا الجماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الدول المجاورة كانت لها وستكون لها على الدوام مشاكل فيما بينها. إلا أن تلك المشاكل لا يمكن حسمها في غياب الحوار. وقد أخذت ذلك في الاعتبار وسعيت إلى استغلال فرصة مباراة كرة القدم بين الفريق التركي الوطني وفريقنا الوطني، فدعوت رئيس جمهورية تركيا إلى يرفان. ورحبت بالقرار الجريء للرئيس غول بقبول الدعوة، ليصبح بذلك المؤلف المشارك لمبادرة "دبلوماسية كرة القدم".

وقد ناقشنا طائفة متنوعة من المسائل الثنائية والإقليمية. وأهم نتيجة خلصنا إليها كانت قرارنا بألا نرحل مشاكلنا الحالية إلى الأجيال المقبلة. وإنني واثق بأن الوقت قد حان لحل المشاكل الأرمنية - التركية، وقد لاحظت، بالنسبة إلى تلك المسألة، عزمًا مماثلاً لدى الرئيس غول. وإنني متأكد من ضرورة التحرك بسرعة وحزم في ذلك الاتجاه.

أحداث الأسابيع القليلة الماضية هزت منطقة القفقاس الجنوبية وجعلتها بؤرة اهتمام وسائل الإعلام الدولية. وإنني أؤمن بأنها تنطوي على عبر جادة نتعظ بها جميعاً. وسأكتفي بالتطرق إلى اثنتين.

أولاً، يجب على الدول الأعضاء أن تتمسك بصرامة بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة. فإذا سعى بلد إلى زيادة ميزانيته العسكرية بسرعة وبدأ يتباهى بذلك؛ وإذا كانت أحكام الحد من الأسلحة المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية تنتهك علانية؛ وإذا كان بلد قد وقع على اتفاق بوقف إطلاق النار، الذي يعتبر مسؤولية دولية، ولكنه يهدد باستئناف الأعمال العسكرية بأي ذريعة كانت، فلا بد لنا من الرد بسرعة وحزم. الوقاية خير من العلاج، وإن الصراع العسكري المحتمل يجب تجنبه في مراحل التخطيط له. يجب

المسلح، الذي اندلع في غضون ساعات معدودة، لا يهدد الإقليم بأسره فحسب، بل وفيما وراءه.

في الآونة الأخيرة عاد إلى الظهور مرة أخرى التعبير المقلق "الحرب الباردة". ورأيي المدروس هو أن المهمة الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين ينبغي أن تكون الإعلان عن رفض جماعي لتلك التطورات. فذكريات الحرب الباردة السابقة ما زالت حية في الأذهان وما زالت عواقبها ملموسة.

وفي ذلك الصدد، أؤمن بأن مهمتنا الرئيسية ينبغي أن تكون إنشاء هيكل حيوي يمكن التعويل عليه. وإن التحديات التي واجهتها البشرية في العقود الأخيرة تحولت وتبلورت بطريقة لم يعد في الإمكان تناولها بصورة حصرية بالهياكل التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. ونحن ما زلنا نواجه تحديات اليوم الأفقية والمتشابكة - مثل الإرهاب والجريمة الدولية وتهريب المخدرات وتحديات أخرى - عن طريق مؤسسات كانت قد صممت أساساً لتسوية المنازعات فيما بين الدول. وإن التعاون الإقليمي يمكن أن يصبح الأداة الصميمة في مواجهة التحديات الجديدة تلك. وقد نادى أرمينيا دائماً بالتعاون وهي واثقة بأن التعاون يمثل إحدى الأدوات الأكثر فعالية في معالجة المشاكل بين الدول. ومما يتسم بأهمية حاسمة في ذلك المضمار الحدود المفتوحة وقنوات الاتصال المترابطة والنظم الاقتصادية ذات الصلة.

لقد كانت الأمم المتحدة واحدة من أولى المؤسسات المستجيبة للمشاكل العالمية الحالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وتلك الظاهرة تمثل تهديداً حقيقياً لكل بلدان العالم. فعواقبها بالنسبة للبلدان الفقيرة ستكون مدمرة. ومن أسف أننا حتى في ظل تلك الظروف ما زلنا نشهد فرض جزاءات وغلق الحدود من جانب واحد. وأمام التحديات العالمية هذه ينبغي للبلدان أن تضافر جهودها في العمل على

مع ذلك، فإن أذربيجان لم تفعل سوى ذلك، حتى من على هذا المنبر.

في بلدي حتى أطفال المدارس يعرفون الأمم المتحدة جيدا. هؤلاء الأطفال - قادة المستقبل في بلدي وفي العالم - ربما لا يمتلكون فهما متعمقا لميثاق الأمم المتحدة، لكنهم يعرفون أن المنظمة أُسِّست لكفالة السلام والأمن للبشرية، والنهوض بالصدقة بين الأمم، وحسم المشاكل بمجهود مشتركة، وحماية حقوق الإنسان. أطفال المدارس في بلدي يثقون بالأمم المتحدة، لأنها بالدرجة الأولى، في أعينهم، المبنى الموجود فيه النصب التذكاري "البندقية المعقودة الماسورة".

قبل بضعة أشهر في هذا المبنى اعتمد القرار ٢٤٣/٦٢ بأغلبية ٣٩ دولة فقط من الدول الـ ١٤٦ المصوتة. وقد اعتمد القرار كرد فعل على حلقة في سلسلة صراع نغورنو - كراباخ. مشكلة أساسية وحساسة ذات جذور عميقة وأحداث دموية مؤلمة، مشكلة بُذلت جهود هائلة في سبيل تأمين تسويتها السلمية، تم البت فيها بأغلبية بدعم من واحد من الطرفين.

وكانت النتائج أكثر مما هو متوقع - موجة جديدة للبيانات العدائية في أذربيجان ومديح مزيف وتكهن سياسي وما إلى ذلك. ومع ذلك، بدا أن عملية التصويت في أذربيجان لم تكن أكثر من إضافة تجميلية. ويحدوني الأمل في ألا تكمن المصالح الحقيقية لأذربيجان في تشويهها على الصعيد الدولي للعناصر المختلفة للصراع، ولكن بدلا من ذلك في التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة، وهي بشكل مماثل تستخدم مصالح جمهورية ناغورني - كاراباخ وجمهورية أرمينيا.

وكانت العملية التي قام بالوساطة فيها الرؤساء المشاركون لفريق مينسك تهدف إلى التوصل إلى ذلك الهدف على وجه الدقة، وأؤمن بأنه بذلك الفهم امتنع عن التصويت

علينا أن نؤكد بصورة قاطعة أن حرق أو التهديد بحرق وقف سار لإطلاق النار إنما ينطوي على عناصر ارتكاب عدوان.

ثانيا، آن أوان النظر الجدي في حق الشعوب في تقرير المصير. فما زلنا نشهد في عصرنا هذا بالذات أن مجرد الإشارة إلى تقرير المصير قد تعادل إعلانا بالنية في الانتحار. فأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي - حق الشعوب في تقرير المصير - أصبح سببا للطرد من البلد أو التطهير العرقي أو حتى الإبادة الجماعية. ولا يراودني أي شك في أن الأمور يجب ألا تكون كذلك في القرن الحادي والعشرين.

إننا لا نصر على فكرة أن كل ادعاء بتقرير المصير ينبغي أن يحسم عن طريق الانفصال. إلا أننا شهدنا تلك النتيجة تصبح الحل المعتمد للصراعات في أحيان كثيرة. وحينما تتاح الفرصة لأمة ما، في نهاية المطاف، لممارسة حقها في تقرير المصير، فإنها تصنف على الفور بأنها حالة استثنائية. ويبدو أن هذا أصبح النمط الشائع. ولا شك في أن هذا الحل، إذا أريد له أن ينجح، يجب أن تتبناه كل الأطراف المعنية. لذلك نواصل التفاوض بهمة مع أذربيجان في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، سعيا إلى الحصول على اعتراف ذلك البلد بجمهورية نغورنو - كراباخ، التي تتمتع باستقلال بحكم الأمر الواقع منذ ما يقرب من عقدين من الزمن.

شعب نغورنو - كراباخ، الذي اتبع الطريق القانوني في إعلان رغبته في تقرير المصير، تعرض لحرب وحشية. وقد ظل طيلة سنوات على حافة الانقراض. ففي ذلك الوقت كانت نغورنو - كراباخ إقليما متمتعا بالحكم الذاتي لا جيش نظاميا له ولا أسلحة ولا ذخيرة، ولم تكن له كذلك أي نية في احتلال أراض أذربيجانية ولا القدرة على ذلك. وأعتقد أنه ليس من الإنصاف على أقل تقدير إطلاق تسمية "المحتل" على شعب حارب في سبيل حقه في البقاء؛

نتعلم من البلدان التي لديها تجربة واسعة وأن لا نكرر أخطاء الآخرين. وتلك الدروس ليس من اليسير دائما استخلاصها، ولكننا على ثقة بأنها تشكل ، لبلد مثل أرمينيا، ضمانا أساسيا للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه ندرك أنه ينبغي، في واقع متغير بسرعة، وإلى جانب إحراز التقدم العلمي والتقدم في تكنولوجيا المعلومات، الاستعراض الجدي لحماية حقوق الإنسان وللعمليات الرامية إلى رصد وفاء الدول بذلك الالتزام وإعادة النظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية أرمينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سيرج سرغسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد ليتوكوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد ليتوكوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليتوكوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تومينغ (تكلم بالانكليزية): من دواعي شرفي وتميزي أن أتمكن من الكلام في هذه الجمعية الموقرة باسم شعب جمهورية جزر مارشال.

وأهنئ بصدق السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه. ولدنيا كل الثقة بحكمته وبقدرة قيادته على توجيهنا

تقريبا ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو أنها لم تصوت على الإطلاق على ذلك القرار. وتشكل سجلات تصويت الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا - وهي أكثر الأطراف الثالثة الملمة بشكل جيد بصراع ناغورني - كاراباخ وبجله - دليلا وافرا على تلك الحقيقة.

فهل من الضروري بشكل مطلق سفك الدماء لإدراك أن الصراعات الممدة تتطلب اتخاذ نهج مبني على الخبرة وواع ولا يمكن حلها إلا بالمناقشات في المنتديات المختلفة؟ وقد عملنا عملا جديا في ظل وساطة رؤساء فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ألا يمكن على الأقل أن نمتنع عن إنشاء تحديات جديدة للعملية؟ أليس هدفنا المشترك هو إقامة نصب تذكاري لمدفع بريترل لأطفال أرمينيا وأذربيجان في منطقتنا؟ وأؤكد للجمعية العامة أن هؤلاء الأطفال يستحقون إقامة نصب تذكاري.

وهذا العام، سنحتفل بانجازين هامين في القانون الدولي هما: الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وبالنسبة لنا نحن أبناء أرمينيا، شأننا شأن الشعوب الأخرى التي نجت من الإبادة الجماعية، فإن هاتين الذكريتين السنويتين تتسمان بأهمية كبيرة. وأرمينيا بذلت وما زالت تبذل قصارى جهدها في الأمم المتحدة للترتيب للدعوة المستمرة إلى إبرام اتفاقية منع الإبادة الجماعية وإنفاذ الاتفاقية. ولا يمكن أن تصبح جريمة الإبادة الجماعية شاغلا لدولة واحدة بمفردها؛ فالإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية.

أما بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا ندرك إدراكا كاملا أن أرمينيا، بوصفها ديمقراطية فتية، ينتظرها عمل هام لضمان التنفيذ الكامل والفعال لكامل مجمع حقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن نحاول أن

سريع أي خيار لجزر مارشال سوى إعلان حالة طوارئ اقتصادية.

إنني متأكد، ولاحظ صندوق النقد الدولي، من أنه في ذروة الأزمة، حينما زادت تكلفة برميل النفط على ١٤٠ دولارا، بلغت العديد من البلدان الأخرى أيضا النقطة الحرجة.

ونحن، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية وعضوا في منتدى جزر المحيط الهادئ، نستكشف الآن مبدأ شراء النفط بالجملة، على النحو الذي أيده زعماء منتدى المحيط الهادئ في نيوي الشهر الماضي. ونظرا لتجربتنا المؤلمة، نطلب أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا بإنشاء مرفق مالي شامل ويمكن أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة على المواكبة في أوقات الأزمة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لتلك الآلية أيضا أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة على الانتقال من استخدام الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المعقولة التكلفة والمتجددة.

إن دولنا الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ تأتي ضمن أدنى الدول المسببة لانبعاثات غاز الدفيئة في العالم، بيد أننا نتحمل كامل وطأة تغير المناخ ونتأجه المرعبة. وجزر مارشال تؤيد المبادرات الدولية الرامية إلى وقف موجة تغير المناخ. وفي ذلك السياق، نؤيد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادئ؛ وبرنامج اليابان المتعلق بالأرض البادرة ٥٠ - الذي يقدم التمويل للتكيف مع آثار المناخ وتخفيفها - وإعلان نيوي بشأن تغير المناخ.

وفي مسعى إضافي لزيادة الضمانات المتعلقة بسلامة أراضينا، تعزم البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ أن تقدم في هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة مشروع

خلال مداولاتنا. وأعرب عن تقديري الصادق للأمين العام على قيادته والتزامه نحو أعمال الأمم المتحدة.

وإذ تدخل هذه الهيئة عامها الثالث والستين، يشرفني أن أعرب عن تقديري العميق لأصحاب البصيرة الذين تنبأوا بأهمية الأمم المتحدة وتعهدوا بإنشاء الهياكل اللازمة لإدارة شؤوننا الجماعية. ولا يعني ذلك أن إنشاء هذه الهيئة قد أدى إلى وقف الحرب؛ فهو لم يفعل ذلك. وبدلا من ذلك، يتمثل الأمر في أن لدينا الآن منتدى دوليا يمكن فيه للدول أن تناقش المسائل ذات الاهتمام المشترك وتتداول بشأنها. وفي وسع المرء أن يتخيل ماهية البديل للمناقشة في ظروف معينة.

إن جزر مارشال، شأنها شأن شقيقاتها الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، تكافح من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وظل مسعانا يتسم بالصعوبة بسبب القوى العالمية غير المنظورة والقادرة على استنزاف كل قطرة من مواردنا. وجزر مارشال اقتصاد صغير والمسافات كبيرة بين الجزر، مما يجعل النقل صعبا بصورة مفرطة. ولم يكن من السهل وضع استراتيجيات إنمائية للتصدي لتلك الظروف الجديدة.

ويمكن إيجاد مثال ممتاز في هذه الحالة في الأزمة الحالية للطاقة الناشئة من تصاعد كلفة الوقود الأحفوري. وما انفك التأثير السلبي للأزمة تأثيرا عاجلا وحادا. وتم بصورة حادة تقليص نقل السلع الأساسية وتنقل الأشخاص من الجزر النائية وإليها. وتم إضعاف توزيع الخدمات الأساسية والمنتجات الغذائية بشكل حاد، مما أعاق قدرتنا على المحافظة على تقديم الخدمات العامة الاعتيادية ومثل تهديدا خاصا للأمن الغذائي والخدمات الطبية. ولم يترك ارتفاع تكلفة الوقود الأحفوري الذي يحصل بتواتر

الثاني؟ وأناشد الأمم المتحدة رفع مستوى هذا التهديد - هذا الكابوس - بوصفه مبررا للحملة الشاملة لمكافحة تغير المناخ.

إن التطورات الإيجابية التي حصلت مؤخرا، وتجلت في تخفيف حدة التوتر وتحسين العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، بدأت عهدا جديدا لحسن النية والأمل بتحسين الإمكانيات الاقتصادية والاستقرار السياسي. وفي سياق تلك الديناميكيات التي ترسخ الآن بين الصين وتايوان، نشهد دليلا على وجود رغبة مشتركة في الحوار والمشاركة في عملية يمكن أن تصوغ علاقات وتفاهما أفضل. وهو تطور جدير باحترامنا، وهو يمثل فرصة ممتازة للمجتمع الدولي لتشجيع تلك العملية وتعزيزها.

وفي ضوء ذلك، تؤمن جزر مارشال إيمانا جازما بأن الوقت مناسب الآن لمنح سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة المشاركة الكاملة في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وهذا معيار للبدء يتسق مع مبدأ العالمية الحقيقية.

وبينما نواصل بناء أمم متحدة أفضل تمثيلا للتنوع العالمي، ترى جزر مارشال أنه ينبغي عدم حماية العضوية في مجلس الأمن بوصفها أمرا مقدسا بشكل مفرط ولا يمكن المساس به. وسيكون القيام بذلك إخفاقا في مواكبة مبدأ التغيير. وبدلا من ذلك ينبغي توسيع عضوية المجلس لتعكس الواقع.

إن التطلعات المناسبة لليابان إلى الحصول على دائم في مجلس الأمن تطلعات جديرة بالنظر فيها بصورة إيجابية. واليابان قوة اقتصادية وصناعية عالمية، وقيادتها وإسهامها في الأمم المتحدة جديران بالإعجاب وواضحان. ونحن على ثقة بأن اليابان، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، ستحقق الكثير من الخير للمجلس وللأمم المتحدة بأسرها.

قرار يدعو إلى أن يتصدى مجلس الأمن لتغير المناخ بوصفه أمرا لا يقل عن كونه شاغلا أمنيا وذا أقصى طابع جدي.

وينبغي أن ينعكس محك اختبار التزام المجتمع الدولي بتلك الاتفاقات في قدرته على تقديم التمويل المستدام لإنشاء برامج عاجلة وملموسة للتكيف على أرض الواقع في الدول الجزرية الصغيرة. والتوصل إلى اتفاقات أو قرارات أمر مختلف عن إعطاء هذه الاتفاقات والقرارات معنى حقيقيا من الناحية الملموسة. ويجب أن تتجلى التزاماتنا في الأفعال، وليس الأقوال وحدها.

إن تأثير ارتفاع أسعار الوقود، بالحجم الذي شهدناه خلال الأشهر القليلة الماضية، يمكن أن يوصل جميع المسائل إلى طريق مسدود. وبالرغم من ذلك، يمكن إجراء بعض عمليات التكيف القطرية، مهما كانت تلك العمليات شاقة ومؤلمة. ولكن بالنسبة لتغير المناخ، ليس لدينا أي خيار. ولا يمكننا تغيير حجم الجزر أو مستوى ارتفاعها. وهي مسلمات طبيعية ونحن مقيدون بالبقاء فيها. وبقاؤنا ذاته معرض للخطر. وإذا ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار مترين، فإن جزر توكيلاو وتوفالو وكيريباس وجزر مارشال ستغمر بأكملها تحت البحر.

ولذلك، من الواضح أن التعديل أو التكيف الوحيد الممكن سيكون في التفكير والسلوك الأخلاقي والاقتصادي والسياسي لأكثر المسببين لانبعاثات غاز الدفيئة. وباختصار، لا يوجد ما هو أكثر وضوحا من حقيقة أن تلك المسائل ليست مترابطة فحسب، بل من الواضح أن طابعها العالمي الشامل يتطلب استجابة عالمية فعالة وعاجلة.

وإذا كان الغرض من حوض الحروب هو حماية حقوق الشعوب في الحياة في ظل الحرية وضمان أمنها، فلماذا لا تخاض الحروب لحماية حقنا في النجاة من انقضاء تغير المناخ؟ وهل الأمر الأول أكثر حتمية أخلاقية من

وأعتقد أنه قد آن الأوان لكي تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً يمكن فيه مناقشة المبادئ والمرجعيات الأساسية لتحقيق سلام عالمي دائم وستوجه تلك الخطوة الجسورة انتباهنا بشدة إلى طبيعتنا الحقيقية وإلى القوى البناءة القائمة، وإلى ضرورة توحيد الهياكل الاجتماعية التي يمكنها أن تدعم إقامة نظام عالمي جديد بحق، أي مجتمع عالمي تحرّكه مبادئ العدالة الاجتماعية.

واليوم لا توجد مسألة أكثر إلحاحاً وأشد ضرورة وأكثر أهمية لهذه المؤسسة العظيمة من إحلال سلام عالمي ودائم يستند بقوة إلى الأساس الصلب للعدالة. وبينما نتعهد معا ببناء صرح السلام الدولي الدائم هذا تدريجياً، دعونا نستجمع قوانا ونشعر بالارتياح من قراءة هذه العبارات من إنجيل متى: ”طوبى لصانعي السلام: لأنهم سيُمدعون أبناء الله“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد ليتو كوا تومينغ، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أحمد عبد الله سامي، رئيس اتحاد جزر القمر
الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أحمد عبد الله سامي، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

في أوائل هذا الشهر، احتفلت الولايات المتحدة بذكرى مرور سبع سنوات على الخسائر المأساوية في الأرواح التي وقعت نتيجة للأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الشعب الأمريكي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولقد عرّض هذا الحادث أمننا الجماعي للخطر، مما استدعى الرد على الأعمال الإرهابية.

إنني أشعر بارتياح شخصي حين أقول إنه طوال العقود القليلة الماضية استمر تعميق العلاقات الخاصة بين جزر مارشال والولايات المتحدة وما نجم عن ذلك من نتائج مشجعة. وأشعر بالفخر حين أقول إنه، في أفغانستان والعراق، يشارك شباب وشابات من جزر مارشال بنشاط في قوات التحالف ضمن أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، مما يظهر التزامنا بالمثل الديمقراطية المشتركة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا العميق للولايات المتحدة على دورها البناء والمستمر في شراكتنا بموجب اتفاق الارتباط الحر، وكذلك على قيادتها في النهوض بقضية الحرية حول العالم.

وفي حين لم يتم بعد تحقيق مثل السلام التي توخّاها واضعو ميثاق الأمم المتحدة قبل ٦٣ عاماً بشكل كامل ينبغي ألا يكون ذلك مدعاة لليأس. لقد أعربت الشعوب ذات النوايا الحسنة في كل مكان عن توفيقها إلى تحقيق السلام العالمي. ونحن نرى اليوم زيادة كبيرة في عدد الحركات والمنظمات المكرّسة للأعمال الإنسانية وتمكين المرأة وتعبئة الشباب. ونشاهد دولا فتية ودولا أقدم تشارك في المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولقد أثبتت الأمم المتحدة قدرتنا الجماعية على العمل الموحد في طائفة كبيرة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أكدت عزمنا الجماعي على بناء مستقبل أفضل.

في آذار/مارس الماضي، وضعت "عملية الديمقراطية" في جزر القمر حداً لحالة التمرد التي هزت جزيرة أنجوان وأعادت إرساء الشرعية الدستورية. وكما وعدت، جرت انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية في الجزيرة في حزيران/يونيه الماضي، مما مكّننا من استكمال تشكيل الحكومات المحلية في الجزر التابعة لاتحاد جزر القمر.

لذلك، أود أن أشيد إشادة حارة بالاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وبالبلدان الصديقة تنزانيا والسودان وليبيا والمغرب والسنغال وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، التي أيدتنا جميعها معنوياً ومادياً ومالياً في مهمتنا من أجل إنهاء العملية الحرجة لتحرير جزيرة أنجوان، دون إراقة دماء.

وانطلاقاً من عزم ثابت على توطيد الاستقرار المتجدد ووفقاً لالتزامنا تجاه شركائنا، قررت أن أنظّم في أقرب وقت ممكن مؤتمراً للأطراف القمرية يجمع بين الحركات السياسية وحكومات الجزر المحلية والمجتمع المدني وشركاء جزر القمر. وسيركّز المؤتمر على المسائل المؤسسية المعلّقة والتي هي منذ أمد طويل سبباً في عدم التفاهم بين الحكومة المركزية والكيانات الاتحادية. وقد أُجريت اتصالات أولية مع المجتمع الدولي لتعبئة الدعم الضروري لعقد ذلك التجمّع الوطني المطلوب لتحسين أداء مؤسساتنا الوطنية.

وينبغي عدم السماح للصعوبات الاقتصادية بأن تغفلنا عن التحديات الأخرى الكبيرة، بما فيها المشاكل البيئية التي تؤثر بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تشكل جزر المحيط الهندي جزءاً منها. لذلك، وبصفتي رئيس بلد يتبوأ حالياً رئاسة لجنة المحيط الهندي التي لديها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، أود أن أعيد تأكيد رغبة منظمّتنا دون الإقليمية في المساهمة في تنفيذ استراتيجية موريشيوس. كما أعنتم هذه الفرصة لكي أشكر الاتحاد

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): نعرب عن بالغ سرورنا لمشاهدة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان يترأس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأعنتم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكري لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام لمنظمتنا، على التزامه ودوره النشط في خدمة الأمم المتحدة، وعلى تعزيز مثلها للعدالة والسلام.

يواجه العالم اليوم تحديات لا تُحصى. وهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتقنا نحن الذين نتولى الحكم في بلداننا. يجب أن يساورنا المزيد من القلق إزاء مصير عالمنا. لماذا نمر بكل هذه الأزمات؟ ولماذا توجد بؤر توتر عديدة بهذا الشكل في جميع أنحاء العالم؟ ولماذا يوجد فقر مدقع وأوجه ضعف شديدة على كوكبنا؟ ولماذا ينتشر الإرهاب في جميع أنحاء المعمورة؟ هذه أسئلة يجب أن يرد عليها كل واحد منا، وأن يرد عليها وجداننا الجماعي، وأن ترد عليها أولاً وقبل كل شيء الأمم المتحدة، التي لا يزال الغرض الأساسي منها الدفاع عن مثل السلام والعدالة والتضامن والتنمية.

إن واقع اليوم يختلف كثيراً. ولسوء الحظ، لا يزال إرساء جميع تلك القيم على نحو راسخ أمراً بعيد المنال. ولذلك، يجب على الدول الأكثر حظاً أن تبدي اهتماماً أكبر بمصير بعض أجزاء العالم، ولا سيما مصير البلدان النامية التي أصبح فيها العنف والجوع والمرض والظلم بكل أشكاله والصراعات وعواقبها من وقائع الحياة اليومية.

إن الأزمة المزدوجة للغذاء والطاقة، ولا أذكر هنا سوى أزمتين، تقتضي طفرة جديدة من التضامن على المستوى الدولي. وتؤثر هذه الأزمة على العالم أجمع، ولكن البلدان النامية تشعر بها بجدّة أكبر. علاوة على ذلك، فإننا نؤمن بتعددية الأطراف إيماناً راسخاً. ومن ثم فإن المطلوب اليوم هو إصلاح الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة لضمان ثباتها وفعاليتها بقدر أكبر.

مايوت، اسمحو لي أن أوضح بعض الحقائق الهامة التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تحليلنا للمسألة.

طوال سنوات الاحتلال الفرنسي، كان أرخبيل جزر القمر، الذي يتكون من أربعة جزر هي أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي، يشكل كيانا ماديا وجغرافيا ودينيا وثقافيا ولغويا واحدا. وبموجب القانون المحلي الفرنسي، ومنذ تأسست جزر أنجوان والقمر الكبرى وموهيلي باعتبارها محمية فرنسية، تم ضمها إلى جزيرة مايوت لكي تشكل إقليما واحدا.

وأول نص حول تلك المسألة كان المرسوم الصادر في أيلول/سبتمبر ١٨٨٩. ومنذ ذلك الحين، لم يتم التشكيك مطلقا في الوحدة السياسية والإدارية لأرخبيل جزر القمر في أي وثيقة، بالرغم من الكم الهائل من الأحكام المعتمدة بشأن جزر القمر. وأود أن أشير، على سبيل المثال، إلى قانون ٩ أيار/مايو ١٩٤٦، وقانون ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥٢، والمرسوم الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٥٧، وقانون ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، وقانون ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨.

وهكذا، ففي كل مرة يتخذ فيها المشرع الفرنسي أو السلطة التنظيمية أي إجراء حول هذه المسألة، فإنه يفعل ذلك آخذا في اعتباره أن أرخبيل جزر القمر يشكل إقليما واحدا.

ومن ثم، فإنه من الجلي أن الجمهورية الفرنسية لم تشكك مطلقا في الوحدة الإقليمية لأرخبيل جزر القمر، في الوقت الذي أقر الرأي العام العالمي باستمرار أن جزر القمر الأربع تشكل إقليما واحدا، استنادا إلى ما قرره الجمهورية الفرنسية وما جرى تنفيذه مؤخرا. بموجب أحكام المادة ٧٢ ووفقا للدستور الفرنسي.

الأوروبي لموافقتة على تمويل برنامج لدعم لجنة المحيط الهندي في إطار الصندوق الأوروبي الإنمائي العاشر باعتباره مساهمة الاتحاد في تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

وأناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعموا الجهود التي تبذلها لجنة المحيط الهندي لضمان نجاح تحقيق التنمية والتكامل للدول الأعضاء فيها وإيلاء اهتمام خاص لمسألة تنفيذ استراتيجية موريشيوس.

ويصوب كل فرد وكل دولة إلى العدالة والكرامة والحرية. وتلك هي مثل منظومة الأمم المتحدة التي يجب أن نظل مخلصين لها إذا أردنا للسلام والأمن والتنمية أن تضمن تقدم الإنسانية.

وعلى أساس احترام تلك القيم، اسمحو لي أن أبلغ هذه الجمعية عن مشاعر القلق العميق التي تساور شعب جزر القمر وحكومتها فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية. وأود أن أشير إلى أنني، في أعقاب المحادثات التي تُجرى مع فرنسا حول تلك المسألة منذ أيلول/سبتمبر الماضي بعد اجتماعي بالرئيس نيكولا ساركوزي، لم أكن أعتزم أن أثير المسألة في هذه الدورة. وأعتقد أن الفريق العامل الرفيع المستوى الذي أنشئ لذلك الغرض بمبادرة من الرئيس الفرنسي يوفر إطارا ثنائيا نموذجيا لدراسة جميع أوجه هذه المسألة.

ومع ذلك، فإن ما أعلنت عنه السلطات الفرنسية مؤخرا من اعتزامها تنظيم عملية استفتاء في عام ٢٠٠٩ بهدف تحويل جزيرة مايوت إلى إقليم تابع للإدارة الفرنسية يضطرنني إلى أن أثير هذه المسألة هنا. ومن البديهي أن هذا القرار، الذي يأتي في وقت تجرى فيه المناقشات بين الطرفين، لن يكون موافقا لحوار مفتوح وبنّاء. ومن ثم، فإنه من أجل تسليط مزيد من الضوء على تبرير مطالبة جزر القمر بجزيرة

الدولي على مبدأ عدم جواز انتهاك حرمة الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية، ومن ثم أود أن أوضح أن مطلب شعب جزر القمر يتفق في الواقع مع القانون.

أخيراً، أود أن أذكر الجمعية بأن جزر القمر، التي تتكون من جزر مايوت وأنجوان وموهيلي والقمر الكبرى، قد انضمت إلى هذه المنظمة المرموقة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، بوصفها دولة مستقلة داخل حدودها المرسومة، دون أن تبدي فرنسا اعتراضاً على ذلك الانضمام.

واليوم، هناك أسس وجبهة وراء قلقنا البالغ إزاء البيانات الرسمية الفرنسية المتعلقة بإضفاء صفة الإدارة على جزيرة مايوت القمرية. ولا تتفق تلك البيانات مع مبادئ العدالة والتزاهة واحترام القانون الدولي، التي من المعروف أن فرنسا، ذلك البلد العظيم، تدعمها.

ولذلك السبب، يعتبر بلدي من الآن فصاعداً أن تنظيم أي استفتاء، بخصوص مسألة جعل جزيرة مايوت القمرية إدارة، لاغياً وباطلاً. هذه هي الحقائق - والحقائق تتكلم عن نفسها.

ومع ذلك، فالحقيقة اليوم أن فرنسا موجودة في جزيرة مايوت بالرغم من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الأخرى التي تبقي المسألة قيد نظرها. وإزاء تلك الخلفية، دخلت في محادثات مع الرئيس الفرنسي، فخامة السيد نيكولا ساركوزي، الذي أبدى استعداداً للتوصل إلى حل لهذه المشكلة.

ولذلك، من المأمول أن يتم التوصل قريباً إلى نهاية سعيدة بشأن المطالبة المشروعة لشعب جزر القمر في جزيرة مايوت. وإني على ثقة من ذلك، بوجه خاص، لأنه قد تم تسوية الكثير من المشاكل المعلقة في جميع أنحاء العالم، وغيرها في الطريق إلى التسوية، منذ أن تبوأ فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي منصبه الرفيع في فرنسا.

وبهذه الروح، قمنا في نهاية عام ١٩٧٤ بتنفيذ الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٣ من الدستور الفرنسي، بهدف اكتساب تأييد من تضرروا من جراء حصول أرخبيل جزر القمر على الاستقلال.

ووفقاً لقانون ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، دُعي شعب أرخبيل جزر القمر للتصويت على ما إذا كان يرغب في حصول الإقليم على الاستقلال من عدمه.

وفي جميع الجزر، أي في أنجوان وموهيلي ومايوت والقمر الكبرى، كان هناك عموماً رد إيجابي على المسألة التي أثيرت، وذلك في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

ووجه السؤال إلى شعب جزر القمر بوصفه شعباً واحداً لا يتجزأ، وصوّت أكثر من ٩٦ في المائة لصالح الاستقلال، وفقاً للقانون الذي يستند إلى المادة ٥٣ من الدستور الفرنسي.

ومع ذلك، فإن البرلمان الفرنسي في ذلك الوقت، بدلاً من أن يصدّق على القرار الذي اتخذته الشعب، أراد أن يضع قانوناً آخر يُنظم استفتاء آخر بذريعة أنه في جزيرة مايوت صوّت حوالي ٦٠ في المائة ضد الاستقلال.

وعرضت المسألة على شعب جزر القمر، الذي يتكون من سكان جزر مايوت وأنجوان وموهيلي والقمر الكبرى، وتُرجمت النتيجة إلى أحكام شاملة لم تؤثر، بأي حال من الأحوال، على نص وروح القانون.

وفي ظل عدم رغبة البرلمان الفرنسي، آنذاك، في الاعتراف بقرار شعب جزر القمر الذي لا رجعة فيه، قام الرئيس الراحل أحمد عبد الله عبد الرحمن، بتأييد من شعب جزر القمر، بإعلان استقلال جزر القمر من جانب واحد في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥.

وإذا نظرنا إلى ما وراء هذه التدابير، المتخذة بموجب القانون المحلي الفرنسي، أود أن أؤكد، في إطار القانون

السيد تيودورو اوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس اوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية):

بالنيابة عن شعب غينيا الاستوائية والوفد المرافق لي اليوم، أهنيء في البداية السيد ديسكوتو بروكمان على انتخابه للملائم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ويدل انتخابه على الثقة والمصادقية التي تنظر بها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جمهورية نيكاراغوا الشقيقة. نتمنى له كل النجاح ونؤكد له على تعاوننا الكامل خلال فترة ولايته.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق، السيد سرجان كريم، على العمل الرائع الذي قام به في فترة حرجة من تاريخ الأمم المتحدة.

تتيح لنا الدورة الثالثة والستون فرصة جديدة لتبادل وجهات نظرنا بشأن الشواغل المشتركة لكل شعوب العالم. ونود أن نعرب عن مدى سعادتنا لرؤية جدول أعمال المناقشات السنوية لهذا العام يتضمن موضوعات مثل إضفاء الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاحات الضرورية لعمل مجلس الأمن ومؤسسات بريتون وودز؛ وتمويل التنمية في أفريقيا؛ وأزمة الغذاء والجوع في العالم؛ وتغير المناخ؛ والأمن البشري كجزء من السلم والأمن الدوليين؛ ومكافحة الإرهاب.

لقد راود العالم الأمل بعد الحرب الباردة في أن يحقق البشر السلام وأن يعيشوا معا بشكل أكثر تناغما وفي ظل تضامن أكبر. لكننا نشعر ببالغ الحزن لملاحظة الفوارق التي تفصل بين البلدان الغنية والفقيرة وتتسبب في الجوع والفقر والحروب وزعزعة الاستقرار. وبعبارة أخرى، نحن نواجه اليوم تحديات جديدة تعرض للخطر بصور كثيرة المؤسسات الوليدة في البلدان النامية.

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لكي أناشد الحكومة الفرنسية رسميا أن تسعى للحفاظ على مناخ يفرضي إلى إجراء حوار ملتزم، الأمر الذي يحظى بدعمنا، وحتى يؤدي إلى تسوية تفاوضية، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ما يساور جزر القمر من قلق إزاء احترام وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

علاوة على ذلك، أحث المجتمع الدولي على المساعدة في التوفيق بين آراء الطرفين وفقا لتلك الخطوط، لأن وحدة جزر القمر الأربع، بالإضافة إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائم للأرخبيل، عنصران لا غنى عنهما لتحقيق تنميتها المتسقة.

في الختام، أود أن أعرب عن خالص شكر وفد جزر القمر لجميع السلطات الأمريكية على ترحيبها الحار، بوجه خاص، وما اتخذته من ترتيبات جيدة لضمان نجاح الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أحمد عبد الله سامي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو اوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو اوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن

الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة

النظام الاقتصادي العالمي، وذلك على أساس احترام نماذج مختلفة للتنمية، وحتى يمكن لكل بلد اختيار النماذج الأكثر ملاءمة له تاريخيا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

ومن الواضح أن الوضع العالمي المضطرب يؤثر على جميع البلدان بدرجات مختلفة وتأثيرات متفاوتة. وفي هذا الصدد، فإن القارة الأفريقية هي الأكثر تعرضا للخطر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس مدهشنا أن شعوبها هي أكثر تأثرا بالأزمة المنتشرة التي تهدد العالم.

إن ما يُعرض علينا اليوم على أنه أزمة غذاء عالمية ليس مجرد قضية عابرة بل إحدى المفارقات العديدة في عصرنا. لأنه يبدو من غير المعقول أن تواجه البلدان المتخلفة النمو في الجنوب عمجا في حق أساسي جدا لبني البشر، وهو الحق في الغذاء، في حقبة من الزمن تنسم بالوفرة. وتشير الإحصاءات التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما يقرب من ٩٠٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال يعانون من الجوع، وما يقرب من ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية.

لقد نجحت أزمة الغذاء المفترضة وغيرها من الظواهر الحالية في عالمنا الذي يتسم بالعولمة عن تأثير السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقت على نطاق عالمي لأكثر من أربعة عقود. وأنا أتكلم بصفة خاصة عن الوصفات التي قدمتها مؤسسات النظام التجاري والمالي الدولي، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وفي الواقع، تعبّر تلك المؤسسات عما يريده أسيادها من خلال وضعها الحواجز التمييزية التي تعوق قدرتنا على الإنتاج ومزاولة التجارة.

وكان من النتائج المترتبة على الأزمة الغذائية أن فرضت تلك المؤسسات تحرير التجارة دون قيد أو شرط. وقد أتاح ذلك المجال لإغراق الأسواق الأفريقية بالمنتجات

ولذلك، من الضروري أن يتم اعتماد آليات واستراتيجيات تمكّنا من أن نضمن لتجارنا القدرة على أن توفر لنا جسرا للوصول إلى شكل جديد من التعاون بين الشعوب. وفي الواقع، على مدى الستة عقود التي مرّت على وجود الأمم المتحدة رأينا أن إرساء إطار عالمي جديد وأكثر انفتاحا واحتراما هو وحده الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم لكل الأمم.

ولقد رأينا أن استخدام الأقوياء للقوة لم يحقق في حل المشاكل التي تؤثر على شعوب العالم اليوم فحسب، بل وزادها سوءا. ونحن نعرف من تجاربنا أن الصراعات والتهديدات للسلام العالمي تنشأ نتيجة الافتقار الواضح للحوار بين بلدان المجتمع الدولي. ولا تواجه شعوب وأمم كثيرة الصراعات القديمة فحسب، ولكن تظهر كل يوم توترات وتهديدات جديدة للسلام العالمي.

وإضافة إلى تلك التحديات هناك القضايا التي هي محور مناقشتنا، مثل الظلم والفقير وأزمي الغذاء والطاقة وتغير المناخ وعدم المساواة وصعوبة الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيات الجديدة التي تحتاجها البلدان الفقيرة لتنمو.

ولذلك، تعتقد غينيا الاستوائية أن الاستراتيجية الجديدة التي يحتاجها العالم اليوم لا يجب أن تبدأ بإصلاح مؤسساتنا المتعددة الأطراف للتعاون فحسب، ولكن أن تبدأ أيضا بتغيير في تفكير وسلوك أولئك الذي يملكون اليوم القوة الاقتصادية، وذلك للتوصل إلى مظهر من مظاهر الديمقراطية يعزز الحوار والتعاون بين الشعوب.

في الماضي القريب، كانت جهودنا الرامية إلى بلوغ عالم أفضل تعتمد على الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لتحقيق تنمية عالمية مستدامة. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف، ضمن أمور أخرى، إصلاح

تتقل بضائعها؛ وإطلاق سائل يكفل توفّر الاتصالات لأفريقيا؛ وإنشاء جامعة أفريقيا لتدريب مواردنا البشرية؛ وإنشاء الصناعات في البلدان التي تعاني من الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل توفير فرص العمل للقوى العاملة لديها؛ ومنح القروض المنخفضة الفائدة لتعزيز التنمية في أقل البلدان حصولا المزايا في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على البيئة وحماية النظم الإيكولوجية التي لها تأثير على تغير المناخ الذي يشكل تهديدا للبشرية في وقتنا الحاضر. وغينيا الاستوائية من بين بلدان أفريقيا الاستوائية التي تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات في حوض نهر الكونغو الذي يُعتبر، بالإضافة إلى غابات الأمازون، بمثابة رئيّ البشرية.

علاوة على ذلك، تود غينيا الاستوائية أن تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية بجميع أشكالها ومظاهرها.

وبخصوص السياسة الوطنية، تشهد غينيا الاستوائية فترة غير مسبوقه من الحرية والتنمية. ويزدهر شعبنا ويتطور في ظلّ السلام والديمقراطية والاستقرار. ونحن نتطلع إلى مستقبل من الرفاه والعدالة لجميع مواطنينا.

من على هذا المنبر، أود أن أكرر التأكيد على التزام حكومتي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فنحن لسنا بحاجة إلى أن يعطينا أحد دروسا في الانتخابات، أو أن يحاول اغتصاب الإرادة السيادية لشعب غينيا الاستوائية.

وتفخر غينيا الاستوائية بكونها جزءا من الأمم المتحدة. ونحن نرى أن هذه المنظمة العالمية تمثل اليوم، وستظل تمثل، الخيار الوحيد لتعزيز السلم والاستقرار وتحقيق التنمية، وهو ما نصبو إليه جميعا.

الغذائية المدعومة بشكل كبير جدا، مما يدمر الزراعة في بلداننا. وفي ذلك الصدد، نجد اليوم أن أفريقيا هي قارة تنتج وتصدّر موادا لا تستهلكها نفسها، بينما تستورد في نفس الوقت من بلدان الشمال التي يمكن أن تنتجها لاستهلاكها ولكنها لا تفعل ذلك.

وإذا كان هناك أي جانب إيجابي للأزمة الغذائية فهو أنه لم يبد أي من بلدان الجنوب، وخصوصا بلدان أفريقيا، اهتماما يُذكر بمواصلة الاعتماد على الواردات الغذائية لتأمين البقاء لمواطنيها، إمّا من خلال المعونة الغذائية أو عن طريق نظام تجاري مجحف. وفي ذلك الصدد، ما تحتاجه أفريقيا اليوم هو التنمية القائمة على التضامن وتعزيز نسيجها الاجتماعي - الاقتصادي. ولا يزال جزء كبير من الأراضي الخصبة في أفريقيا غير مزروع، ولكن الإحصاءات الخاصة بإنتاجية أفريقيا تشير إلى أنها من بين أدنى المعدلات في العالم. ويعود ذلك إلى التروح الكبير من الريف وقلة الحوافز المتاحة للمزارعين بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية والأسعار النسبية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

أما بخصوص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتأخير في تنفيذها، تود غينيا الاستوائية أن تقترح إنشاء لجنة توجيهية دولية مكونة من خبراء من البلدان المانحة والبلدان الأفريقية على السواء. والغرض من إنشاء هذه اللجنة سيكون تحديد الآليات والمشاريع التي يمكن أن تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية. كما ستتولى اللجنة مسؤولية تنفيذ المشاريع والبرامج على الصعد القارية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المتوطنة في أفريقيا؛ وتحديد موارد الطاقة وتمويلها من أجل كهربة البلدان في المناطق غير الساحلية؛ وبناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية عبر أفريقيا لكي يتسنى للبلدان غير الساحلية والتي ليس لها منفذ إلى البحر أن

وكان من النتائج المترتبة على الأزمة الغذائية أن فرضت تلك المؤسسات تحرير التجارة دون قيد أو شرط. وقد أتاح ذلك المجال لإغراق الأسواق الأفريقية بالمنتجات الغذائية المدعومة بشكل كبير جدا، مما يدمر الزراعة في بلداننا. وفي ذلك الصدد، نجد اليوم أن أفريقيا هي قارة تنتج وتصدر مواد لا تستهلكها نفسها، بينما تستورد في نفس الوقت من بلدان الشمال المواد التي يمكن أن تنتجها لاستهلاكها ولكنها لا تفعل ذلك.

وإذا كان هناك أي جانب إيجابي للأزمة الغذائية فهو أنه لم يبد أي من بلدان الجنوب، وخصوصا بلدان أفريقيا، اهتماما يذكر بمواصلة الاعتماد على الواردات الغذائية لتأمين البقاء لمواطنيها، إما من خلال المعونة الغذائية أو عن طريق نظام تجاري محصف. وفي ذلك الصدد، ما تحتاجه أفريقيا اليوم هو التنمية القائمة على التضامن وتعزيز نسيجها الاجتماعي - الاقتصادي. ولا يزال جزء كبير من الأراضي الخصبة في أفريقيا غير مزروع، ولكن الإحصاءات الخاصة بإنتاجية أفريقيا تشير إلى أنها من بين أدنى المعدلات في العالم. ويعود ذلك إلى التروح الكبير من الريف وقلة الحوافز المتاحة للمزارعين بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية والأسعار النسبية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

أما بخصوص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتأخير في تنفيذها، تود غينيا الاستوائية أن تقترح إنشاء لجنة توجيهية دولية مكونة من خبراء من البلدان المانحة والبلدان الأفريقية على السواء. والغرض من إنشاء هذه اللجنة سيكون تحديد الآليات والمشاريع التي يمكن أن تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية. كما ستتولى اللجنة مسؤولية تنفيذ المشاريع والبرامج على الصعد القارية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المتوطنة في أفريقيا؛ وتحديد موارد الطاقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيودورو أويانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

إن ما يُعرض علينا اليوم على أنه أزمة غذاء عالمية ليس مجرد قضية عابرة بل إحدى المفارقات العديدة في عصرنا. لأنه يبدو من غير المعقول أن تواجه البلدان المتخلفة النمو في الجنوب عجزا في حق أساسي جدا لبني البشر، وهو الحق في الغذاء، في حقبة من الزمن تنسم بالوفرة. وتشير الإحصاءات التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما يقرب من ٩٠٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال يعانون من الجوع، وما يقرب من ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية.

لقد نجمت أزمة الغذاء المفترضة وغيرها من الظواهر الحالية في عالمنا الذي يتسم بالعولمة عن تأثير السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقت على نطاق عالمي لأكثر من أربعة عقود. وأنا أتكلم بصفة خاصة عن الوصفات التي قدمتها مؤسسات النظام التجاري والمالي الدولي، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وفي الواقع، تعبر تلك المؤسسات عما يريده أسياها من خلال وضعها الحواجز التمييزية التي تعوق قدرتنا على الإنتاج ومزاولة التجارة.

وستظل تمثل، الخيار الوحيد لتعزيز السلم والاستقرار وتحقيق التنمية، وهو ما نصبو إليه جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيودورو أويانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

إن ما يُعرض علينا اليوم على أنه أزمة غذاء عالمية ليس مجرد قضية عابرة بل إحدى المفارقات العديدة في عصرنا. لأنه يبدو من غير المعقول أن تواجه البلدان المتخلفة النمو في الجنوب عجزا في حق أساسي جدا لبني البشر، وهو الحق في الغذاء، في حقبة من الزمن تتسم بالوفرة. وتشير الإحصاءات التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما يقرب من ٩٠٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال يعانون من الجوع، وما يقرب من ٨٠ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية.

لقد نجمت أزمة الغذاء المفترضة وغيرها من الظواهر الحالية في عالمنا الذي يتسم بالعولمة عن تأثير السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقت على نطاق عالمي لأكثر من أربعة عقود. وأنا أتكلم بصفة خاصة عن الوصفات التي قدمتها مؤسسات النظام التجاري والمالي الدولي، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وفي

وتحويلها من أجل كهربية البلدان في المناطق غير الساحلية؛ وبناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية عبر أفريقيا لكي يتسنى للبلدان غير الساحلية والتي ليس لها منفذ إلى البحر أن تنقل بضائعها؛ وإطلاق سائل يكفل توفّر الاتصالات لأفريقيا؛ وإنشاء جامعة أفريقيا لتدريب مواردنا البشرية؛ وإنشاء الصناعات في البلدان التي تعاني من الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل توفير فرص العمل للقوى العاملة لديها؛ ومنح القروض المنخفضة الفائدة لتعزيز التنمية في أقل البلدان حصولا المزايا في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على البيئة وحماية النظم الإيكولوجية التي لها تأثير على تغير المناخ الذي يشكل تهديدا للبشرية في وقتنا الحاضر. وغينيا الاستوائية من بين بلدان أفريقيا الاستوائية التي تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات في حوض نهر الكونغو الذي يُعتبر، بالإضافة إلى غابات الأمازون، بمثابة رئيّ البشرية.

علاوة على ذلك، تود غينيا الاستوائية أن تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية بجميع أشكالها ومظاهرها.

وبخصوص السياسة الوطنية، تشهد غينيا الاستوائية فترة غير مسبوقة من الحرية والتنمية. ويزدهر شعبنا ويتطور في ظلّ السلام والديمقراطية والاستقرار. ونحن نتطلع إلى مستقبل من الرفاه والعدالة لجميع مواطنينا.

من على هذا المنبر، أود أن أكرر التأكيد على التزام حكومتي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فنحن لسنا بحاجة إلى أن يعطينا أحد دروسا في الانتخابات، أو أن يحاول اغتصاب الإرادة السيادية لشعب غينيا الاستوائية.

وتفخر غينيا الاستوائية بكونها جزءا من الأمم المتحدة. ونحن نرى أن هذه المنظمة العالمية تمثل اليوم،

كما ستتولى اللجنة مسؤولية تنفيذ المشاريع والبرامج على الصُّعد القارية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المتوطنة في أفريقيا؛ وتحديد موارد الطاقة وتمويلها من أجل كهرة البلدان في المناطق غير الساحلية؛ وبناء شبكة من الطرق والسكك الحديدية عبر أفريقيا لكي يتسنى للبلدان غير الساحلية والتي ليس لها منفذ إلى البحر أن تنقل بضائعها؛ وإطلاق سائل يكفل توفّر الاتصالات لأفريقيا؛ وإنشاء جامعة أفريقيا لتدريب مواردنا البشرية؛ وإنشاء الصناعات في البلدان التي تعاني من الهجرة إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل توفير فرص العمل للقوى العاملة لديها؛ ومنح القروض المنخفضة الفائدة لتعزيز التنمية في أقل البلدان حصولا المزايا في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على البيئة وحماية النظم الإيكولوجية التي لها تأثير على تغير المناخ الذي يشكل تهديدا للبشرية في وقتنا الحاضر. وغينيا الاستوائية من بين بلدان أفريقيا الاستوائية التي تبذل جهودا كبيرة للحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات في حوض نهر الكونغو الذي يُعتبر، بالإضافة إلى غابات الأمازون، بمثابة رئيّ البشرية.

علاوة على ذلك، تود غينيا الاستوائية أن تؤكد مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة الدولية بجميع أشكالها ومظاهرها.

وبخصوص السياسة الوطنية، تشهد غينيا الاستوائية فترة غير مسبوقه من الحرية والتنمية. ويزدهر شعبنا ويتطور في ظلّ السلام والديمقراطية والاستقرار. ونحن نتطلع إلى مستقبل من الرفاه والعدالة لجميع مواطنينا.

من على هذا المنبر، أود أن أكرر التأكيد على التزام حكومتي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فنحن لسنا بحاجة

الواقع، تعبّر تلك المؤسسات عما يريده أسيادها من خلال وضعها الحواجز التمييزية التي تعوق قدرتنا على الإنتاج ومزاولة التجارة.

وكان من النتائج المترتبة على الأزمة الغذائية أن فرضت تلك المؤسسات تحرير التجارة دون قيد أو شرط. وقد أتاح ذلك المجال لإغراق الأسواق الأفريقية بالمنتجات الغذائية المدعومة بشكل كبير جدا، مما يدمر الزراعة في بلداننا. وفي ذلك الصدد، نجد اليوم أن أفريقيا هي قارة تنتج وتصدّر مواد لا تستهلكها نفسها، بينما تستورد في نفس الوقت من بلدان الشمال المواد التي يمكن أن تنتجها لاستهلاكها ولكنها لا تفعل ذلك.

وإذا كان هناك أي جانب إيجابي للأزمة الغذائية فهو أنه لم يبد أي من بلدان الجنوب، وخصوصا بلدان أفريقيا، اهتماما يُذكر بمواصلة الاعتماد على الواردات الغذائية لتأمين البقاء لمواطنيها، إمّا من خلال المعونة الغذائية أو عن طريق نظام تجاري محصف. وفي ذلك الصدد، ما تحتاجه أفريقيا اليوم هو التنمية القائمة على التضامن وتعزيز نسيجها الاجتماعي - الاقتصادي. ولا يزال جزء كبير من الأراضي الخصبة في أفريقيا غير مزروع، ولكن الإحصاءات الخاصة بإنتاجية أفريقيا تشير إلى أنها من بين أدنى المعدلات في العالم. ويعود ذلك إلى التروح الكبير من الريف وقلة الحوافز المتاحة للمزارعين بسبب ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية والأسعار النسبية للمنتجات الزراعية في الأسواق الدولية.

أما بخصوص الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتأخير في تنفيذها، تود غينيا الاستوائية أن تقترح إنشاء لجنة توجيهية دولية مكونة من خبراء من البلدان المانحة والبلدان الأفريقية على السواء. والغرض من إنشاء هذه اللجنة سيكون تحديد الآليات والمشاريع التي يمكن أن تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الأفريقية.

والفعالة خلال الدورة السابقة. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لانتخاب جزر سليمان لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. ونحن بالفعل فخورون جدا بأن يشغل هذا المنصب أحد الأشقاء من منطقة المحيط الهادئ.

إننا نجتمع كل عام بصفتنا مواطنين من المجتمع الدولي من أجل التفكير في الحلول الممكنة للتحديات الجسيمة التي لا تزال تواجهنا فرادى وجماعة ومن أجل مناقشتها. إن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية البيئة، وغلاء أسعار الأغذية والوقود، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي من بين التحديات التي أود أن أركز عليها، وذلك حرصا على الوقت ومن أجل الإيجاز.

لسنوات عديدة ونحن نناشد المنظمة بلا كلل لكي تتخذ إجراء ما بشأن تغير المناخ ولكي تقدم الحلول لأشد المتضررين من آثاره الضارة، وخاصة الذين يتعرض وجودهم ذاته للخطر. وقد أخفقت هذه النداءات في إفراز حلول عملية لمن يعيشون في دول جزرية صغيرة نامية ومنخفضة مثل كيريباس. وفي حين يواصل أعضاء المجتمع الدولي توجيه أصابع الاتهام إلى بعضهم البعض فيما يتعلق بالمسؤولية عن هذه المسألة وأخذ زمام القيادة بشأنها، يظل شعبنا يعاني من آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتظل الحلول العملية تستعصي علينا.

إن الرأي العلمي بشأن تغير المناخ هو رأي لا جدال فيه. وتقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد توقع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٠,٤ متر خلال هذا القرن. ورغم أنه قد يبدو هذا الارتفاع ضئيلا لأغلبية الناس إلا أنه يشير قلقا شديدا للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل كيريباس، والتي لا يزيد ارتفاعها عن مترين فوق مستوى سطح البحر ومصدرها الرئيسي للمياه هو مستودعات المياه الجوفية. وقبل أن تغرق جزرنا من جراء

إلى أن يعطينا أحد دروسا في الانتخابات، أو أن يحاول اغتصاب الإرادة السيادية لشعب غينيا الاستوائية.

وتفخر غينيا الاستوائية بكونها جزءا من الأمم المتحدة. ونحن نرى أن هذه المنظمة العالمية تمثل اليوم، وستظل تمثل، الخيار الوحيد لتعزيز السلم والاستقرار وتحقيق التنمية، وهو ما نصبو إليه جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تيودورو أويانغ نغوما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تونغ (كيريباس) (تكلم بالانكليزية): أحمل إليكم تحيات حارة من حكومة وشعب جمهورية كيريباس، التي يشرفني باسمها أن أحاطب هذه الهيئة صباح اليوم. وسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والستين. وإنني واثق بأنه سيمثل قيادة ناجعة وفعالة في توجيه هذه الدورة نحو نتائج مثمرة وملموسة للجميع. وأود أيضا أن أشكر سلفه على قيادته القديرة

الممتلكات والأصول الخاصة. وتدابير التكيف مثل الانتقال إلى الداخل وإلى أراض مرتفعة هي تدابير غير عملية بالنسبة لنا. فنحن لا نستطيع الانتقال إلى الداخل أكثر من ذلك لضيق جزرنا، كما لا توجد أية أراض أكثر ارتفاعا يمكننا أن نلوذ بها من ارتفاع مستوى مياه البحار.

ومن الأمور المشجعة في الواقع متابعة ظهور العديد من المبادرات في مجال تغير المناخ. ويعطينا الأمل أن نرى الجنس البشري وقد بدأ يفعل الشيء السليم. وما فتئنا نتابع التطورات الحادثة على تلك الجبهات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأنوه بالتزام أستراليا بروتوكول كيوتو وإعلانها مؤخرا لبرنامجها المتعلق بتغير المناخ. وأعلنت نيوزيلندا أيضا تعهدا بزيادة الدعم المالي لمكافحة تغير المناخ. ونحن نرحب أيضا بالبرنامج الياباني المسمى "تشجيع الأرض الباردة" وبتحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ العالمي، واللذين يدعمان التدابير العملية لمعالجة آثار تغير المناخ في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

ويقول تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضا إن التركيز القائم بالفعل لغازات الدفيئة في الجو سيجعل قوة دفع تغير المناخ تستمر، وبغض النظر عن أي خفض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة والجهود المبذولة في مجال التخفيف. وهذا يعني أن البلدان النامية الجزرية الصغيرة والمنخفضة مثل كيريباس تقف على الخطوط الأمامية في مواجهة كارثة تغير المناخ. ولذلك لن تتمكن جهود التخفيف من عكس مسار حالتنا هذه - وهي الحالة التي أدركناها مؤخرا وقدمت حكومة بلدي بشأنها استراتيجية طويلة الأمد من أجل مستقبل شعبنا وبقائه.

ولقد أثير في دورة سابقة للجمعية العامة سؤال عما سنفعله حين يبدأ الناس بالفرار من بلدانهم، ليس بسبب الاضطهاد السياسي ولكن بسبب كارثة بيئية. وهذا هو

ارتفاع مياه البحر فإن تسرب المياه المالحة إلى مستودعاتنا المائية العذبة هذه سيجعل هذه الجزر غير صالحة للمعيشة. وفي ظل ارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع يمكن أن تنتظر كيريباس حدوث ذلك في غضون ٥٠ إلى ٦٠ عاما. ولدى عرض هذه النتائج علينا كان لا بد أن نعتمد نهجا عمليا وأن نضع خيارات لشعبنا. ونحن نفعل ذلك بقدر كبير من الأسف ومشاعر الإحباط الشديد.

إن استراتيجيات التخفيف والتكيف هي عناصر لا تتجزأ من تصدينا لتغير المناخ، وستظل كذلك. وسيكون في الواقع من السذاجة الإيحاء بغير ذلك. ولا توفر هذه الاستراتيجيات سوى حلول قصيرة ومتوسطة الأجل. وفي نهاية المطاف، سيتعين على البلدان الجزرية المنخفضة مثل كيريباس أن تواجه الواقع المتمثل في أن جزرها غير قادرة على مواصلة الحياة وأن تضع خططها على هذا الأساس لفترة ما بعد استراتيجيات التكيف الحالية.

إن كيريباس ليست مصدر انبعاثات كبيرة لغازات الدفيئة. ولذلك سيكون تأثير الجهود التي تبذلها من أجل التخفيف على حالة تغير المناخ العالمي تأثيرا ضئيلا. ومع ذلك، سنقوم بدورنا وسنستكشف التكنولوجيات المناسبة والفعالة في مجال الطاقة المتجددة، فضلا عن تشجيعنا لإعادة الزراعة في جزرنا.

وفي حين أننا نحتاج أيضا إلى استراتيجيات التكيف إلا أن خياراتنا للتكيف محدودة للغاية، خاصة بالنظر إلى طبيعة جزرنا. إن بلدنا مكون من جزر مرجانية منخفضة، وارتفاع معظم الجزر لا يزيد عن مترين فوق مستوى سطح البحر. وحماية السواحل من خلال بناء أسوار بحرية هي التدبير الرئيسي للتكيف الذي تضطلع به الحكومة حاليا، ولكنه يقتصر على حماية البنية التحتية العامة. ونحن ببساطة لا نملك الموارد اللازمة لتوسيع نطاق هذه الحماية لتشمل

افتتحت أستراليا مؤخرا كلية أستراليا التقنية للمحيط الهادئ، والتي تهدف إلى تدريب أشخاص من منطقة المحيط الهادئ على أساس المؤهلات المعيارية الأسترالية وهو ما يسمح لهم بدخول أسواق العمل الإقليمية والدولية. والمبادرة الثنائية بين كيريباس وأستراليا في مجال التمريض هي مثال آخر للبرامج التي تدعم تلك الاستراتيجية طويلة الأجل. ونحن في الواقع نرحب بها جميعا.

وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ إعلان نيوي بشأن تغير المناخ آب/أغسطس. ويعبر هذا عن الجهود الإقليمية المتضافرة للتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ، والتي كانت لها وطأة شديدة في جميع أنحاء منطقتنا. ويوصف هذا الإعلان أول وثيقة رفيعة المستوى على الإطلاق بشأن المناخ في هذا الجزء من العالم، فإنه في الواقع علامة بارزة. إنه يدعو إلى بذل جهود جماعية لمكافحة الخطر المتزايد الذي يشكله تغير المناخ على العديد من جوانب حياتنا وعلى مستقبلنا كأمم.

وعلى الصعيد الدولي، تابعنا عن كثب القضايا التي تحظى حاليا بالأهمية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأكثر ما يسعدنا في الواقع هو أن نلاحظ أن تغير المناخ ينال أخيرا الاهتمام الواجب وباعتباره مسألة أمنية. ونحن نرحب بهذا التطور ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تركز الأمم المتحدة اهتمامها على البعد الإنساني لتغير المناخ. ولقد أُجريت وتُجرى حاليا مناقشات بشأن تبادل الكربون، ومرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو، وحتى بشأن القلق إزاء مستقبل الدببة القطبية. ونحن نرحب بهذه المناقشات ولكننا نود في الوقت نفسه أن نعرب عن قلقنا البالغ من أنه لم تُجر أبدا أية مناقشة لمصير البشر الذين يعصف بتغير المناخ بوجودهم الذاتي على نحو خطير.

السؤال الذي أريد أن أطرحه على هذه الدورة باعتباره تحديا لها، والذي أود أن أقدم إجابة محتملة عليه، على الأقل من منظور بلد يتعرض وجوده الذاتي لتهديد خطير. إن نقل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من كيريباس، على سبيل المثال، ليس أمرا يمكن القيام به بين ليلة وضحاها. فهو يتطلب تخطيطا مسبقا وطويل الأجل. وكلما أسرعنا في اتخاذ إجراء كلما كان الأمر أقل إثارة للقلق وأقل إيلاما لجميع الأطراف المعنية.

ولهذا وضعت حكومتي استراتيجية طويلة الأجل وعلى أساس الجدوى لنقل السكان كخيار متاح لشعبنا. وبصفتنا القادة فمن واجبنا في الواقع تجاه الشعب الذي نخدّمه أن نعددهم لأسوأ الاحتمالات. وتشمل هذه الاستراتيجية رفع مستوى مهارات مواطنينا لتمكينهم من المنافسة وتسويق أنفسهم في أسواق العمل الدولية. ونحن نريد استهداف أسواق العمل التي توجد فيها فجوات في المهارات والعمالة حتى نوفر لها هذه العمالة. ونعتقد أن هذا هو وضع تكسب فيه جميع الأطراف. فسوف نتمكن من توفير اليد العاملة لتلك البلدان وستتمكن تلك البلدان من توفير ديار جديدة ومحتملة لمواطنينا. وتتيح هذه الاستراتيجية لمواطنينا خيارا بحيث إذا قرروا الهجرة فسوف يهاجرون على أساس جدارتهم وكرامتهم. ونأمل أن يتم استقبالهم في البلدان المتبينة لهم ليس باعتبارهم أعباء عليها أو لاجئين إليها ولكن بصفتهم أفرادا جديرين في المجتمع ولديهم ما يسهمون به.

لقد بدأنا بالفعل تنفيذ تلك الاستراتيجية ويشجعنا في الواقع دعم شركائنا الإقليميين في منطقة المحيط الهادئ لهذا النهج ونحن ممتنون لذلك. وفي إطار مشروع فئة الوصول إلى المحيط الهادئ الذي وضعته نيوزيلندا فإنها تختار عشوائيا عددا معيناً من الأشخاص من بلدان جزرية معينة في المحيط الهادئ، بما فيها كيريباس، للهجرة إلى نيوزيلندا كل عام. وقد

الهدف، وهو كذلك بيان نقول من خلاله إنه يجب بذل التضحيات ومن الممكن بذلها.

إن الحفاظ على تلك الجزر وما تحيط بها من مياه المحيط هو هديتنا للبشرية، التي نحن جزء منها. وحتى الآن، ونحن نواجه احتمال أن تصبح جزرنا غير صالحة للسكن خلال هذا القرن بسبب ارتفاع مستويات البحار، نحن ندرك قيمة حماية ما نؤمن بأنه تراث مشترك لنا جميعا. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالدعم والإسهام اللذين لا يقدران بثمن من متحف نيو إنغلاند للأحياء المائية ومنظمة الحفاظ الدولية، اللذين هما شريكان لنا في هذا المسعى. وإننا ندعو الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وأعضاء القطاع الخاص والأفراد إلى الانضمام إلينا في هذه المبادرة الجديدة بالاهتمام والطموحة.

إن الارتفاع الأخير في أسعار الوقود والغذاء يشعر به الجميع، ولكن الشعور به أكثر حدة لمن يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة للجفاف والمفتقرة إلى الموارد وغير الخصبة مثل كيريباس، والذين نتيجة لذلك يعتمدون بدرجة كبيرة على الأغذية المستوردة. وعزلتنا عن الأسواق الرئيسية تعني أن تكلفة نقل المواد الغذائية إلى بلدنا تزداد أكثر وأكثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة توفير الخدمات الأساسية لشعبنا، الذي يعيش في جزر متناثرة على نطاق واسع، أصبحت أيضا تشكل تحديا حقيقيا لنا جميعا ممن يعيشون في حالات مماثلة.

إننا ندرك قدرة أعضاء معينين في المنظمة على التصدي لهذا التحدي العالمي. ونحن ندعوهم إلى مساعدة أضعف الأعضاء، مثل كيريباس، في استراتيجياتهم المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة. وفي هذا الصدد، نحن نعرب عن الامتنان والتقدير للمساعدة التي يتم تقديمها من أجل

هذا هو التحدي الذي أقترح أن تناوله هذه الهيئة وأن يتناوله الرئيس والأمين العام خلال هذه الدورة. وفي هذا الصدد، أوصي الجمعية العامة بمشروع القرار الذي يعتبر تغير المناخ مسألة أمنية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولقد أشار إليه من قبل زملائي من منطقة المحيط الهادئ، وإني أشيد بهم على دعمهم له. وأود أيضا أن أثنى على الجهود الممتازة التي يبذلها سفراؤنا من منطقة المحيط الهادئ في نيويورك، وكذلك على قيادتهم لمشروع القرار هذا. وإني ممتن أيضا للذين أيدوا مشروع القرار حتى الآن، وكذلك للذين نأمل أن يؤيدوه في المستقبل. إننا في منطقة المحيط الهادئ نؤيد بقوة الحرب على الإرهاب. وتوجه الآن إلى من شاركناهم في مكافحة الإرهاب كي يشاركونا في مكافحة تغير المناخ.

إن كيريباس تفتخر بأهما موطن لمنطقة جزر فينيكس الحمية، وهي أكبر منطقة بحرية محمية في العالم. وكان ذلك نتيجة جهد تعاوني وشراكة بين كيريباس ومنتحف نيو إنغلاند للأحياء المائية ومنظمة الحفاظ الدولية. وتمتد منطقة جزر فينيكس الحمية على مساحة نحو ٤١٠ ٥٠٠ كيلومتر مربع، مما يجعلها في الوقت الراهن أكبر منطقة بحرية محمية على كوكب الأرض. وتمثل المنطقة أكثر من ١١ في المائة من منطقتنا الاقتصادية الحصرية الممتدة لأكثر من ٣ ملايين كيلومتر مربع، في حين أن الأرض التي تتكون منها المنطقة تمثل أكثر من ٣,٥ في المائة من إجمالي مساحة كيريباس.

وجزر فينيكس هي من بين أكثر الجزر المعزولة على الأرض وهي في أغلبها لم يمسهما الإنسان. وفي عام ٢٠٠٢ كانت بلدان العالم قد التزمت بأن تقلل إلى حد كبير المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠. وإعلاننا المعني بهذه المنطقة هو إلى حد ما إسهام في تحقيق ذلك

الاقتصادية الخاصة لتلك الدول الجزرية وتعرضها لآثار تغير المناخ والصدمات الخارجية.

وبالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، فإن كثيرين من زملائي الأعضاء هم على دراية بالرغبة الحقيقية في تشجيع تطلعات شعوبنا نحو التنمية ويتشاطرونها، والتي هي أولويتنا. وحتى مع قدرتنا المحدودة، نحن ملتزمون بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويسرني في هذا الصدد أن أبلغكم أن كيريباس قد أصدرت تقريرها الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية.

ويوجز التقرير مكامن الضعف والقوة في الجهود الإنمائية عموماً، ولدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤمن أننا على الطريق الصحيح بما أحرزناه من تقدم بشأن معظم الأهداف، غير أننا نقر بتأخرنا عن الموعد المحدد لتحقيق بعض تلك الأهداف. والسبب الرئيسي لذلك هو عدم توفر البيانات لقياس تقدمنا حتى الآن، ومحدودية مواردنا لتنفيذ استراتيجيات تروم تحقيق تلك الأهداف. وسواصل بذل الجهود لتحقيق المرامي المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥. والآن، أود أن أعرب عن بالغ تقديري لشركائنا الإنمائيين، الذين رافقونا خلال هذه المرحلة، وأسهموا بصورة كبيرة في تحقيق تطلعاتنا الإنمائية.

وإذ نشيد بالأمم المتحدة على ما قدمته من مبادرات كثيرة لتلبية احتياجات أعضائها، يؤسفنا أنها استمرت في إنكار الحقوق المتساوية لسكان تايوان البالغ تعدادهم ٢٣ مليون نسمة باعتبارهم مواطنين دوليين في المشاركة التامة في شؤون العالم. ونؤمن بأن تايوان أسهمت إسهاماً فعالاً أغنى حياة الكثيرين في جهودهم الجماعية لبناء وكفالة السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه يجب منح أبناء تايوان نفس الحقوق الأساسية للمشاركة كمواطنين في المجتمع

استراتيجيتنا لأمن الطاقة من جانب شركائنا في التنمية، بما في ذلك اليابان وكوريا.

وفيما يتعلق برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، سوف تجتمع لجنة السياسات الإنمائية في مطلع العام المقبل للإعداد لاستعراض عام ٢٠٠٩ للبلدان التي تعتبر مؤهلة لرفع أسمائها في إطار منهجية ومؤشرات الأمم المتحدة. وكيريباس هي واحد من ثلاثة من أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ - والآخرا هما توفالو وفانواتو - والتي يجري النظر في رفع أسمائها. ونحن نعتقد أن هناك قضايا ذات صلة تستدعي أن ننظر فيها الأمم المتحدة على النحو السليم فيما يتعلق بهذه العملية.

إحدى هذه القضايا هي الضعف الاقتصادي الشديد للدول الجزرية النامية الصغيرة. وتركز المؤشرات الحالية على تحسين الأداء على صعيد نصيب الفرد من الدخل والأصول البشرية. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار على النحو اللازم شدة التأثير الاقتصادي بالصدمات الخارجية مثل ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والوقود.

وفي حين أن الضعف البيئي ليس في الوقت الراهن مؤشراً من مؤشرات الرفع من القائمة إلا أننا نعتقد أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في حالات الدول الجزرية النامية الصغيرة مثل كيريباس وتوفالو وفانواتو، والتي هي من بين أكثر الدول عرضة لآثار تغير المناخ والظواهر الجوية الحادة - والتي بدورها تشكل تحديات رئيسية لجهود التنمية المستدامة.

وأود في هذا الصدد أن أثنى على زملائي من منطقة المحيط الهادئ الذين نادوا بضرورة إصلاح تطبيق قاعدة الرفع من القائمة. ونحن نكرر هذه الدعوة ونحث الأمم المتحدة على أن تعيد النظر في قاعدة الرفع على ضوء الحالة

العامّة. وبعض ما قيل كنا نحن الأفارقة نريد أن نسمعه والبعض الآخر كان يمكن الاستغناء عنه. غير أنني جئت إلى نيويورك مرة أخرى لأنضم إلى غيري من رؤساء الدول الذين يشعرون بالقلق إزاء حالة الكوكب، الذي يواجه الصراعات المسلحة، والكوارث البيئية - بعضها يقع بصورة طبيعية وبعضها يتسبب فيه السلوك الأرعن والأناني للبعض منا - فضلا عن العديد من الأزمات المالية، بما في ذلك الزيادات الحادة في أسعار النفط والمنتجات الغذائية الأساسية.

وباسم شعب جزر سان تومي وبرينسيبي، أود أن أهنيء السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأتمنى له كل التوفيق. وأنا على يقين من أن المواضيع التي اقترحها للمناقشة في هذه الدورة تجسد انشغاله بمختلف المشاكل الدولية التي تؤثر على العالم حاليا. وأجرؤ على القول إننا ننعم ببركتين، الأولى تتصل بمناقبه بوصفه دبلوماسيا، وهي معروفة جيدا، والثانية باعتباره قسيسا. وسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر خلفه وأشيد به على العمل الممتاز الذي قام به.

إن تقرير الأمين العام إلى الجمعية (S/62/1) يصف بإسهاب العالم الذي نعيش فيه ويجسد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء بينما يقدم التوجيه بشأن كيفية حلها. وأرى أنه وثيقة هامة تستحق أن توليها الدول الأعضاء أكبر قدر من الاهتمام.

وتشكل الاضطرابات والصراعات التي شهدتها العالم مؤخرا دليلا على هشاشة النظام الحالي للعلاقات الدولية. ويحتم ذلك على الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية في العالم الانخراط في حوار دائم لإيجاد حلول دائمة من شأنها أن تمكن الشعوب والدول من التركيز على المسائل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدولي والسماح لهم بالإسهام على نحو هام في مختلف قطاعات أنشطة المنظمة.

والتحديات التي نواجهها عالمية الطابع، وهي بالتالي تتطلب حولا عالمية. وناشد الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في معالجة تلك التحديات، لا سيما في تمويل ودعم وتيسير تنفيذ حلول عملية للتحديات الأمنية التي تهدد بقاء الشعوب والدول، مما يشكل بدوره تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أنوت تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فراديك بانديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد فراديك بانديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فراديك بانديرا ميلو دي ميتريس، رئيس جمهورية تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي ميتريس (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أعتقد أن كل شيء تقريبا قد قيل بالفعل هنا منذ بداية الدورة الثالثة والستين للجمعية

للألفية. كما أحرزنا تقدما في مجال التعليم. وبدعم كافٍ من شركائنا والمجتمع الدولي، ستمكن من تحقيق الأهداف ذات الصلة المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

وحسب البيانات المنشورة في عام ٢٠٠٧، زادت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي. وقد حاولنا توفير العلاج المضاد للفيروسات العكسية للجميع مجاناً أو بسعر مدعوم، بمساعدة من جمهورية البرازيل الاتحادية. كما أننا ننفذ سياسة نشطة جدا لتوعية السكان من أجل الوقاية من المرض وتعزيز الممارسات الجنسية الآمنة.

وسان تومي وبرينسيبي أرخبيل يضم ثلاث جزر جبلية. على الرغم من التضاريس الجبلية، فإن شعبنا يساوره القلق بشكل متزايد إزاء زحف البحر في حالة المدّ. ووفقا للسجلات، لم تصل شواطئنا أي أمواج ارتفاعها أكثر من ثلاثة أمتار على مدى السنوات الـ ١١٠ الماضية. ومع ذلك، بدأت الموجات العملاقة تنكسر على الطرق السريعة الساحلية لدينا في السنوات الـ ١٠ الماضية، مما أدى إلى عزل مؤقت لبعض المناطق في بلدنا. وليس من قبيل المغالاة أنؤكد على النداء القوي الذي وجهته من هذا المنبر في الماضي إلى المسؤولين أساسا عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي تصيب الكوكب، أي معالجة هذه الظاهرة ووسائل التخفيف من حدة آثارها بقدر أكبر من الجدية.

وقال رئيس الجمعية العامة في بيانه الذي ألقاه في افتتاح دورتها الثالثة والستين (انظر A/63/PV.1) إن أكثر ما نحتاج إليه في عالم اليوم هو المودة وإن أنانية البعض هي التي آلت بنا إلى الحالة الراهنة. وقد تعدّ هذه الجملة التي تأتي على لسان رئيس دولة مفرطة في التبسيط، لكنني أرى أن هذا هو بالضبط جوهر المشكلة. فحكوماتنا والدبلوماسيون والسياسيون لدينا قلما يفكرون بهذه الطريقة. ولا يوجد

وفي ما يتعلق بالتنمية، أود أن أشيد بالأمين العام على انتقائه لمواضيع الاجتماعات الرفيعة المستوى، التي عُقد أولها عشية افتتاح المناقشة العامة، وينعقد ثانيها اليوم. ونأمل أن أولئك الذين أكدوا مجددا، خلال الأيام الثلاثة الأولى من المناقشة العامة، على عزمهم مواصلة التضامن مع أفريقيا، سيجتمعون نواياهم هنا إلى أفعال.

ولا داعي لكي أعرب مجددا عن موقف بلدي من الصراعات المزمّنة التي لم تجد طريقها إلى الحل، لا سيما الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، والصراع الدائم الكامن في منطقتنا دون الإقليمية الذي يقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة الإنسانية في دارفور وما يترتب عليها من آثار.

ونركز اهتمامنا وموارد القيمة على بذل الجهود للقضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم مما بذله الشعب في بلدي من جهود جبارة وما قاساه من مشاق، فلن يكون بمقدور بلدي تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والأزمة الغذائية، والأزمة المالية، والقيود المفروضة على المعونة غير الكافية المتصلة بالعمليات غير الوافية، تسهم جميعها في تدهور الحالة. وتكمن المفارقة في أن عدد الفقراء يتزايد بدلا من أن ينخفض. ونواصل جهودنا لعكس مسار تلك الحالة، مثلا، من خلال زيادة قروض الائتمان الصغيرة في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك بصورة كبيرة في محاولة لكفالة قدر من الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من البيئة العامة غير المؤاتية نسبيا، كانت هناك بعض قصص النجاح. فعلى سبيل المثال، حققت سان تومي وبرينسيبي تقدما كبيرا، في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بمؤشرات وفيات الأطفال؛ ونحن واثقون من أننا سنحقق الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية

بصورة عاجلة، وخاصة في أعقاب الدمار الذي سببه الإعصاران المتتاليان اللذان ضربا ذلك البلد الصديق في الآونة الأخيرة. وأمام حكومة الولايات المتحدة فرصة ذهبية لتظهر للعالم أن بيانات زعمائها ليست مجرد خطب بليغة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إشارة واضحة إلى أن سان تومي وبرينسيبي مدافع عن التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي ومنع مزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء.

إن التنمية تعزز الدبلوماسية والأمن، وتقلل من التهديدات التي يتعرض لها أمننا الجماعي وتقييم المجتمعات التي يعمها السلام والاستقرار والازدهار. ويجب أن يكون ذلك محل تركيز جهودنا. ولذلك ينبغي لي، في الختام، أن أكرر ما قلته في البداية، وهو أن علينا جميعاً أن نكون أقل أنانية وأن يهتم كل منا بالآخر، بدلا من الاهتمام بأنفسنا فحسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فرايديكي بانديرا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

شعب يختار أن يكون فقيرا. فكوننا فقراء لا يعني أننا أقل ذكاء أو أشد كسلا من الآخرين. والأمر كله يتعلق بالفرص المتاحة عندما يولد المرء، وكذلك ما يلقاه من تضامن وتعاطف بعد ذلك - عندما لا تكون هذه مجرد كلمات جوفاء. نعم، يجب علينا أن نستعيد السخاء والتضامن بين البشر.

وكمثال على ذلك كان هناك انخفاض نسبته أكثر من ٩٥ في المائة في عدد حالات الملاريا المسجلة في سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، نتوقع أن يتم القضاء على المرض في بلدنا من خلال برنامج المراقبة المستمرة. ولأول مرة منذ قرون، وهذا ما أكدته أحدث تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن حالة الصحة في العالم، لم تكن الملاريا السبب الرئيسي في وفيات الأطفال وإصابة الناس بالأمراض في بلدي. وقد تحقق ذلك بفضل جمهورية الصين في تايوان.

ومناسبة الحديث عن التضامن وتايوان، أود أن أناشد مرة أخرى من هذا المنبر ضمير جميع الأعضاء، عضواً عضواً للنظر فيما آل إليه مصير ٢٣ مليون تايواني. فهل سيستمر المجتمع الدولي المُمثل هنا في تجاهل وجود سكان يبلغ تعدادهم أكثر من ٢٣ مليون نسمة؟ ولا بد لي أن أذكر الجمعية بأن جمهورية الصين في تايوان بلد فيه ديمقراطية نشطة وله سجل اقتصادي وتكنولوجي يُحسد عليه ويُعد نموذجا لتنمية الاقتصاد العالمي. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، سررنا بتنصيب الرئيس الجديد لذلك البلد الصديق. وقد أولينا اهتماما كبيرا لخطابه الافتتاحي، الذي كان دعوة حقيقية إلى السلام والعلاقات الطيبة في مضيق تايوان.

وفيما يتصل بالافتقار إلى التضامن في العالم كذلك، فإن الحصار المفروض على كوبا مدعاة أخرى للقلق تتطلب منا اهتماما عاجلا. ويجب التخلص من ترسبات الماضي

الأفارقة ممارسات أكثر إنتاجية في زراعة الأرض وذلك من خلال زيادة استخدام البذور والأسمدة والري.

وفي ذلك السياق، نرحب بعمل التحالف من أجل ثورة حضراء في أفريقيا، والذي يترأسه الأمين العام السابق كوفي عنان. ويقر التحالف بأن الاستثمار الكبير في الزراعة يشكل عنصراً أساسياً لإيجاد حل على الأمد الطويل للأزمة الغذائية في القارة. وسيمكّن ذلك الأفارقة من زراعة ما يكفي من غذائهم وأن يصبحوا أقل تعويلاً على الهبات من المانحين. وسيراليون، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة في أفريقيا، هي في وضع مناسب للاستفادة من هذا الاستثمار بفضل مساحاتها الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، ووفرة مواردها المائية، ومشاركة أكثر من ٧٠ في المائة من سكانها في الأنشطة الزراعية أو المتصلة بالزراعة. وإذا أردنا أن نجد حلاً لتلك المشكلة، لا بد من إنهاء الإعانات الزراعية وإزالة العراقيل التجارية التي تفقر المزارعين الأفارقة.

لقد تشرفت بتنسيق عمل لجنة الاتحاد الأفريقي المتألّفة من ١٠ رؤساء دول وحكومات مكلفين بولاية تعزيز الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وبتلك الصفة، وباعتباري رئيس الدولة في سيراليون، أرحب بموضوع "ضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية" كجزء من عمل الجمعية العامة هذا العام.

وتكتسي ضرورة جعل المنظمة أكثر ديمقراطية وإصلاحها أهمية حيوية. غير أن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق غاية. ونحن نؤيد أمماً متحدة قوية وفعالة يمكنها أن تتصدى لمجموعة التحديات المعقدة والمتزايدة بصورة مطردة التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. ونحن على اقتناع بأن زيادة الطابع التمثيلي للأمم المتحدة وفعاليتها ستعزز ولاء والتزام الدول الأعضاء وسيجعل المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات عصرنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إرنست باي كوروما رئيس جمهورية سيراليون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوروما (تكلم بالانكليزية): يشرفني بصفتي رئيس جمهورية سيراليون أن ألقى أول خطاب لي أمام هذه الجمعية. وأود أن أهني السيد ديسكوتو بروكمان على توليه المنصب الرفيع لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، وأؤكد له دعم سيراليون وتعاونها وهو يتحمل المسؤولية الجسيمة لرئاسة مداولاتنا خلال هذه الدورة. كما أود أن أعرب عن امتناني لخلفه على الطريقة الفعالة التي أدار بها الجمعية خلال دورتها الأخيرة.

إن الواجب المقدس لهذه المنظمة المتمثل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من آفة الحرب قد وُضع على محك اختبار شديد في سيراليون، ولكن بلدي اليوم هو دليل على ما يمكن للأمم المتحدة أن تحققه عندما يعمل أعضاؤها معا بصورة وثيقة. ويدرك شعب سيراليون قيمة وأهمية الأمم المتحدة ويقدر مواصلة دعمها بينما نعيد بناء مجتمعنا بعد خروجه من الحرب إلى السلام، وبينما نعمل بعزم على بناء مستقبل أفضل.

إن موضوع هذه المناقشة العامة، "أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم وضرورة جعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية" يتسم بأهميته وحسن توقيته. ولأفريقيا حصة غير متكافئة من فقراء العالم وجياعه، ولا بد من اتخاذ إجراء عاجل ومنسق. لقد أحدث ارتفاع أسعار الأغذية تأثيراً سلبياً على مواردنا، وهو يشكل تهديداً لاستقرارنا الوطني، واستقرار بلدان أخرى في غرب أفريقيا. ومن الحيوي أن تزيد أفريقيا إنتاجيتها للمواد الغذائية، وأن تحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وينبغي أن يتبع المزارعون

بجهود المحكمة الخاصة لإشراك حكومي والأوساط القضائية الدولية في التحضير لتناول أي مسائل عالقة قد تبقى بعد إغلاقها. وسترت سيراليون مرافق المحكمة الخاصة التي تقع في قلب عاصمتنا التاريخية فريتاون، وسنستكشف أفضل استخدام ممكن لها.

في السنوات الأخيرة، أحرزت سيراليون تقدما حقيقيا في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية متتالية حرة وعادلة ودون عنف. إننا على الطريق الصحيح. وباسم أبناء سيراليون، أود أن أشكر أعضاء المجتمع الدولي على إسهامهم القيم في عمليتنا الانتخابية، وبصورة خاصة على دعمهم اللوجستي والتقني الذي مكن مختلف المؤسسات من الاضطلاع بمهامها.

غير أننا أول من يقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وتحدث الحرب والصراعات المميتة آثارا اجتماعية واقتصادية تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء القتال. وإحلال السلام في أي بلد يتطلب أكثر من انعدام الحرب. وما زالت التنمية هي أهم احتياجات جميع أبناء سيراليون. وعلاوة على ذلك، فهي تشكل أساس الأمن، وتجعل الحقوق السياسية ذات مغزى.

ولا يمكن للمرء أن ينعم بالأمان إلا إذا توفر له الغذاء والمأوى والمياه النقية والحماية من المرض. ولذلك السبب تمثل المهمة الهائلة للقضاء على الفقر إحدى الأولويات الوطنية لحكومة بلدي. وتقوم حكومي باستكمال استراتيجية للجيل الثاني للقضاء على الفقر بغية توجيهنا في العملية. ووضعنا أيضا استراتيجية شاملة لتنمية الدولة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، تسمى برنامج التغيير. كما تشكل الأهداف الإنمائية للألفية أمرا محوريا لأعمالنا. وبالرغم من الصعوبات الهائلة الموجودة على جبهة التنمية وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نحن عازمون على تحسين حياة

وينبغي الإقرار بأن جهود الإصلاح قد حققت بعض النجاحات المتواضعة. غير أن إحدى أهم المسائل المدرجة في جدول الأعمال الحالي المتعلق بالإصلاح وأكثرها إلحاحا - أي إصلاح مجلس الأمن - لم تجد بعد طريقها إلى الحل. ينبغي أن نجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لحقائق اليوم. فالتكوين الحالي لمجلس الأمن يتناقض مع المبادئ الأساسية للتمثيل الديمقراطي. وقد أوجزت أفريقيا موقفها الجماعي في توافق آراء أيزولويني. وستفاوض أفريقيا بحسن نية، ونتوقع أن يفعل الآخرون نفس الشيء. مما يحقق المصلحة العليا للمنظمة. الوضع الراهن ليس خبارا. فأفريقيا، التي يمثل فيها ٥٣ بلدا حوالي ربع أعضاء الأمم المتحدة، تستحق التمثيل الدائم في مجلس الأمن. ونحن نؤمن بضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن عاجلا وليس آجلا.

واضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في إحلال السلام وتطوير العدالة على الصعيد العالمي. وقد تم إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في سيراليون بفضل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى حد كبير، والتي تشكل جانبا هاما من عمل المنظمة. وتساعدنا لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة، بطرق حاسمة، في تحقيق أولوياتنا الإنمائية والتصدي لتحديات التعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

لقد قامت المحكمة الخاصة لسيراليون ولجنة الحقيقة والمصالحة، اللتان تدعمهما الأمم المتحدة، بإسهامات استثنائية في إرساء سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب حتى يتسنى لشعب سيراليون طي صفحة ماضيه المأساوي واستشراف آفاق المستقبل. ولن تتمكن من إحلال أي سلام حقيقي ودائم دون تحقيق المصالحة والتسامح وسيادة القانون.

ووضعت المحكمة الخاصة مبادئ قانونية ستصمد حتى بعد إغلاقها المرتقب في عام ٢٠١٠. وأود أن أشيد

الرئيس طالباني: سيدي الرئيس، أهنيكم على تسلمكم منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وأتمنى لكم التوفيق في أعمالكم ومشاريعكم ومسؤولياتكم الجسيمة لما فيه مصلحة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أشكر سلفكم السيد سرجان كريم على رئاسته للجمعية العامة للدورة السابقة.

يشرفني ويسعدني أن أكون بينكم في هذا الخفل الدولي الكبير لكي أنقل لكم تحيات حكومة جمهورية العراق وشعبها المناضل. هذا الشعب الذي مر بظروف سياسية وأمنية استنزفت منه طاقات إنسانية كبيرة، فضلاً عن أنها أدت إلى تدهور الاقتصاد العراقي، وخلفت أضراراً بيئية واجتماعية كبيرة جراء سياسة النظام السابق الخارجية وممارساته الداخلية، التي أدخلت البلاد في حروب لا طائل من ورائها سوى ملايين الضحايا ودمار للبنى الاقتصادية وخراب لمؤسسات الدولة.

لقد تعرض الشعب العراقي، وهو بين دولته الاتحادية الجديدة على أسس الديمقراطية والتعددية والاتحادية والتداول السلمي للسلطة، إلى سلسلة من الأعمال الإرهابية التي طالت جميع العراقيين على اختلاف مشاربهم - من السنة والشيعية والعرب والكرد والكلدو آشوريين - بهدف إشعال الفتنة الطائفية وتقويض العملية السياسية والاستقرار في العراق والعودة به إلى عهد الاستبداد والتخلف والقمع والدكتاتورية. إن الإرهاب خطر أعمى يهدد الجميع. وفي الوقت الذي يتصدى فيه الشعب العراقي، ممثلاً بحكومته الوطنية المنتخبة، لمكافحة فلول الإرهاب، فإنه يهيب بالمتجمع الدولي، وفي مقدمته دول الجوار، دعم العراق في سعيه لمكافحة العنف والإرهاب، وفي جهوده لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، وبما ينعكس إيجابياً على أمن واستقرار المنطقة ومصالح شعوبها والجمتمع الدولي ككل. إن هذه الأعمال الإرهابية لن تثني شعبنا عن تأسيس تجربته التي تعتمد العدالة

شعبنا وعلى الاستجابة بصورة بناءة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم. ومع ذلك، يظل الدعم الدولي أمراً بالغ الأهمية إذا أريد توطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ويحدونا الأمل في أن تظل الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الآخرون حلفاءنا الثابتين في كفاحنا المستمر لإحراز التقدم الاقتصادي ولتحقيق التنمية.

إن مهمة الأمم المتحدة-لخدمة قضية السلام والنهوض بالتنمية وحماية حقوق الإنسان للجميع - أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. وتمثل الأمم المتحدة منتدى فريداً يمكن فيه للضعفاء والأقوياء والفقراء والأغنياء إسماع أصواتهم. وتؤكد سيراليون مجدداً على التزامها بالمثل العليا للأمم المتحدة ومبادئها وستظل شريكا بناء لهذه المنظمة وعضواً فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدي به السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدي به رئيس جمهورية العراق.

اصطحب السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

بغداد، وتمكنت من خلالها من القضاء على معظم المنظمات الإرهابية والمليشيات المسلحة، مما ساعد بشكل كبير في إعادة الأمن والاستقرار. ثم تلتها حملات واسعة وناجحة في كل من البصرة والموصل وديالى ومحافظات أخرى. وقد تسلمت قوات الأمن العراقية مسؤولية الأمن من القوات المتعددة الجنسيات في العديد من محافظات العراق، وكان آخرها، خلال هذا الشهر، محافظة الأنبار. وتعمل حاليا على تسلم كامل المسؤولية، دفاعا وحفاظا على المكتسبات الديمقراطية لشعبنا. وتدرك الحكومة أن هذه الخطوات لا تلي كامل طموحاتنا وأن الطريق ما زال طويلا لتحقيق الأهداف المرجوة نحو عراق آمن ومستقر ومزدهر. ونأمل من المجتمع الدولي دعم العراق ومساعدته في تحقيق هذه الأهداف النبيلة. والعراق عازم على استلام الملف الأمني في باقي المناطق نهاية العام الحالي.

لقد بادرت حكومة الوحدة الوطنية بتحسين علاقات العراق مع دول الجوار، بشكل خاص، ودول العالم الأخرى بشكل عام، انطلاقا من المبادئ التي نص عليها الدستور العراقي الجديد، بإقامة العلاقات مع الدول على أساس مبادئ حسن الجوار؛ والمصالح المشتركة؛ وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول؛ واعتماد أسلوب الحوار المباشر والدبلوماسية والطرق السلمية أساسا لحل الخلافات الناشئة بينها. واستنادا إلى ذلك، فإن العراق لم يعد يهدد الأمن والسلم الدوليين. وعليه، ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات باتجاه إخراج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء وتسوية جميع الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في قراراته التي استندت إلى هذا الفصل، بما فيها موضوع التعويضات.

ونحن نشكر دول الجوار على مشاركتها في ثلاثة مؤتمرات موسعة لدول جوار العراق، كان آخرها في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في الكويت؛ ومواصلتها التنسيق

والمشاركة والديمقراطية، التي دفع شعبنا من أجلها ثمنا باهظا. وإن موقفنا هذا يستدعي من دول العالم الدعم المستمر والمساندة ليتمكن من بناء دولة عصرية تكفل العدالة والمساواة؛ وتعزيز سلطة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في مجالات الحياة كافة. وإن الحكومة العراقية ماضية، بعزم لا يلين، نحو فرض سيادة القانون في كل أرجاء العراق؛ ونزع سلاح المليشيات والمجموعات المسلحة؛ والتصدي للترعة الطائفية؛ وبناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية.

إن مبادرة المصالحة والحوار الوطني، التي أطلقتها الحكومة العراقية بين مكونات المجتمع العراقي بألوانه المختلفة من المسلمين وغير المسلمين ومن العرب والكرد والتركماني والكلدو آشوريين ومن الشيعة والسنة، فكرة أصيلة وعميقة في المجتمع العراقي، وتستمد قوتها من الإرث الحضاري للشعب العراقي، الذي قدم خدمات كبيرة للبشرية. فقد تعايش العراقيون بجميع تنوعاتهم الدينية والقومية والطائفية بإخاء ومحبة وتسامح منذ فجر التاريخ. وكان تنوعهم الديني والمذهبي والقومي عامل قوة في تعزيز الوحدة الوطنية. إن المصالحة الوطنية مسؤولية تضامنية تحملتها القوى السياسية، وقادة الرأي، وعلماء الدين، والمثقفون، ومنظمات المجتمع المدني، وجميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية. وقد تحققت إنجازات على أرض الواقع من خلال عمليات تفعيل مستمرة للمصالحة الوطنية وأثمرت في إنهاء القتل الطائفي؛ وتحسن الوضع الأمني، وعودة الآلاف من العائلات المهجرة إلى مناطق سكنها؛ والشروع بمشاريع البناء وتقديم الخدمات للمواطنين. لقد كان للإعداد الجيد والتدريب المتواصل للأجهزة الأمنية والعسكرية أثر كبير في تنامي قدراتها وكفاءتها في التصدي للمنظمات الإرهابية، والمليشيات، وعصابات الجريمة. ونفذت هذه الأجهزة حملات أمنية واسعة وناجحة، بدأت بخطة فرض القانون في

الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها في مختلف المسائل ذات الطابع الدولي. وانضم العراق إلى عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة، مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة اتفاقية حظر شامل للتجارب النووية، وهو بصدد الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وغيرها من الاتفاقيات.

وانطلاقاً من الزيادة الملحوظة في ميزانية العراق عن العام الماضي والتي وصلت إلى حوالي ٥٠ في المائة والتطلعات المستقبلية في التحسن الذي سوف يطرأ على وضع العراق الاقتصادي من خلال تنامي موارده الطبيعية التي حباها الله بها وميزه عن معظم دول العالم، من خصوبة أرض وعذوبة ماء وندرة معادن، إضافة إلى ما امتاز به من موارد بشرية، فقد وقع العراق على وثيقة العهد الدولي مع العراق لتحقيق النهضة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بالشراكة مع المجتمع الدولي. وقد مثلت هذه الوثيقة مرحلة جديدة في تأسيس علاقات متوازنة بين العراق ودول العالم. وقد عُقد المؤتمر الاستعراضي السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق في العاصمة السويدية ستوكهولم في آذار/مارس ٢٠٠٨ بمشاركة دولية كبيرة. وتمخض عنه اقتراح شراكة جديدة من أجل التنمية تضمنت آلية للتمويل المشترك لبرامج جديدة مع الشركاء الدوليين في العراق؛ وتحديد المجالات الحيوية للمصالح المتبادلة خلال السنة المقبلة، مثل قضايا التنمية البشرية، وحقوق الإنسان، والتعمير، والإدارة الاقتصادية ليشكل منعطفاً جديداً وصياغة متطورة لأنماط التعاون والمساعدة الدولية للعراق، وفي تحديه لكل المعوقات. وفي هذا الصدد، توجه حكومة العراق شكرها للمجتمع الدولي على اهتمامه وسعيه لمساعدة العراق للخروج من الأزمات التي يمر بها. وتوجه شكرها إلى الدول التي بادرت بإسقاط ديونها عن العراق، كما توجه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الطيبة في إنجاح هذا الاجتماع.

والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لاستعادة السلام والاستقرار؛ وتحقيق الازدهار، من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية؛ ومكافحة الإرهاب؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية؛ وإعطاء الفرصة للدول المشاركة لتؤكد التزامها بالسلامة الإقليمية للعراق وبوحدته وسيادته الكاملة واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية؛ ولتؤكد استمرارها في تنفيذ التعهدات التي قطعتها على نفسها بهذا الصدد. ويجري الإعداد للاجتماع القادم لدول الحوار في بغداد من أجل وضع مبادئ ترسم أفقا إيجابيا لاستقرار المنطقة وإرساء أسس التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

أصبح العراق بفضل سياسته الجديدة نقطة التقاء وحوار بين المتخصصين الإقليميين والدوليين. وسنعمل على تعزيز الدور الإيجابي؛ وتبني سياسة تقوم على تنقية الأجواء؛ ونزع فتيل الأزمات؛ وإبعاد شبح الحروب والتراعات عن المنطقة، لأن حالة التوتر وعدم الاستقرار تلقي بظلالها على الأوضاع الأمنية ليس في العراق فحسب، بل في عموم المنطقة والعالم. وشهد العام الحالي زيارات مهمة لكبار المسؤولين العراقيين إلى دول الحوار ودول أخرى. وبالمقابل، زار العراق مسؤولون كبار من دول المنطقة. وساهمت المشاورات التي أجراها المسؤولون خلال هذه الزيارات في تطوير علاقات سياسية واقتصادية متوازنة ومستقرة، قادت إلى زيادة التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع الدول، وبشكل خاص بعد تحسن الوضع الأمني الكبير، إلى فتح أو إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وتعزيز الموجود منها برفع مستوى التمثيل. كما وضع العراق كذلك ضمن أولويات سياسته الخارجية خططا لتفعيل دور العراق في الأسرة الدولية، من خلال المشاركة الفاعلة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها

إن حكومة العراق تولي أهمية كبيرة لإصلاح الأمم المتحدة بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير أدائها، وفي مقدمتها إصلاح مجلس الأمن. وإننا في الوقت الذي نولي اهتماما لتوسيع حجم المجلس بحيث يكون أكثر تمثيلا وأكبر قدرة على الاستجابة للزيادة الكبيرة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قياسا إلى ما كان عليه الحال قبل أكثر من ستين عاما، نولي في الوقت نفسه عناية خاصة لتحسين طرائق عمل المجلس، لأنها تزيد من فعالية المجلس وقدرته على الأداء، ولأنها تلمس مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي كل الأحوال، ينبغي أن لا تؤثر الزيادة في عضوية مجلس الأمن على كفاءته وفعاليته.

إن تحقيق الاستقرار والازدهار يستدعي تعزيز مجالات التعاون بين دول العالم كافة؛ والعمل على إقامة علاقات متكافئة بين الدول؛ وتطوير النظام العالمي، ليكون أكثر عدالة لمساعدة البلدان الفقيرة والنامية؛ وزيادة الدعم المقدم من الدول الغنية لتعزيز برامج التنمية في الدول الفقيرة والنامية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقدم التهاني باسمي وباسم شعب العراق للسيد ميغيل ديسكوتو على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وإننا واثقون من أن حكمته والمزايا الكريمة التي يتمتع بها ستسود أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بالنجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جلال طالباني، رئيس جمهورية العراق، إلى خارج الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

إن حكومة العراق تحرص على تعاونها مع الأمم المتحدة، وتدعوها إلى تفعيل نشاطاتها في العراق، بما يساهم في انفتاح المجتمع الدولي، وتنشيط دوره في مجالات البناء والإعمار والتنمية، ودعم المصالحة الوطنية والتجربة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى تكثيف تواجدها في العراق، مما يعطي لجهودها مردودا أكبر.

إننا نشارك رؤساء العالم في أننا بحاجة إلى إعادة النظر والتقييم للأوضاع الدولية ولأزماتها السياسية الراهنة والبيئة الاقتصادية. والعالم أصبح صغيرا جدا وأحداثه متداخلة ومتراصة. بما يفرض تأثير الأوضاع الداخلية للبلدان على استقرار الأوضاع الإقليمية والدولية وانعكاساتها، مما يؤكد مبدأ الحوار والتعايش والتوافق والتعاون كأساس للخروج من هذه الأزمات وتفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية كآليات لتحقيق الحوار للتوافق والتعاون في مواجهة الأزمات الإقليمية والدولية. وهذه دروس تعلمناها من التجربة العراقية وتعقيداتها، ولا نجد بديلا عنها في مواجهة الوضع القادم والمعقد الذي يعيشه عالم اليوم. ومن هنا، ندعو إلى إعادة بناء المنظمات الدولية، والخروج من روتينها وبيروقراطيتها، وتفعيل أدائها.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن المشاكل التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط يمكن أن تحل بالحوار الهادف والبناء ووفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة العراقية تساند نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف، مما فيها إقامة دولته المستقلة. كما ندعو إلى ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في إعادة الأراضي العربية المحتلة. ونعتبر المبادرة العربية المقررة في مؤتمرات القمة العربية أساسا صالحا وعادلا لحل النزاع العربي الإسرائيلي وإبعاد أخطار الحروب. وتعزيزا للسلام والأمن في المنطقة وفي العالم، فإننا ندعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

بالاو والدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ تشعر بالقلق العميق حيال تزايد التهديد الذي يمثله تغير المناخ ليس للتنمية المستدامة في بلداننا فحسب، بل لبقائنا في المستقبل. وهذه مسألة أمنية لم يتم التصدي لها.

ولهذا السبب قدمت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مشروع قرار في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يطلب من مجلس الأمن أن يحترم ميثاق الأمم المتحدة وأن يواصل بصورة فعالة نظره في الآثار الأمنية لتغير المناخ. وشعرنا بالامتنان من الرد الإيجابي من المجتمع الدولي ونشكر العديد من المشاركين في تقديم مشروع القرار على دعمهم. وسنعيد تقديم مشروع قرارنا في الدورة الثالثة والستين ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية إجراء هذا الخريف.

وفي هذه الأثناء، لا يمكننا أن ننتظر. ومع أن بالاو لا تساهم إسهاما يذكر في انبعاثات غاز الدفيئة، فإننا نتخذ خطوات هامة لتخفيض اعتمادنا على الوقود الأحفوري، بالرغم من النتائج الاقتصادية الضارة لنا. وتمت زيادة عدد المشاريع التي تعتمد على كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، ونشكر شركاءنا المانحين على دعمهم. ونقدر مساندة إيطاليا والنمسا دعما للتعاون الإنمائي فيما يتعلق بتوفير الطاقة من أجل التنمية المستدامة. كما نشكر الاتحاد الأوروبي على مساعدته المستمرة في مجال الطاقة المتجددة.

ويجدونا أمل صادق في أن تتمكن تايوان من المشاركة في الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. والمشاركة ذات المغزى لجمهورية الصين في تلك الوكالات، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي، من شأنها أن تساعد على تعزيز السلام والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والنهوض بالحوار الهام ومساعدة جميع الشعوب.

وتشكل المحيطات التي تطوق بالاو أساس وجود دولتنا وهي جزء لا يتجزأ من مقومات بقائنا بوصفنا دولة

خطاب يدلي به الأونرابل إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية

الآن لخطاب يدلي به نائب رئيس جمهورية بالاو

اصطحب الأونرابل إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني كثيرا أن

أرحب بفخامة إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تشين (بالاو) (تكلم بالانكليزية): باسم

الرئيس تومي إي. ريمنجيسو وشعب بالاو، أقدم تهاني إلى رئيس الجمعية على انتخابه. وأؤكد له ولجميع الدول الأعضاء على أن حكومة بلدي ستقدم لهم تعاونا كاملا ودعمها في العام المقبل.

إن تحدينا الوجودي هو تغير المناخ. وإذا اقتبس النص الذي أعد لخطاب الرئيس في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، فإننا "لا يمكن أن نقبل، تحت أي ظرف من الظروف، اقتراحات لتحديد أهداف إلزامية لتخفيض الانبعاثات تأخذ تضحية أوطان الشعوب بأسرها أمر مسلما به." وعلينا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة لأهداف كمية لتخفيض الانبعاثات للفترة الثانية لالتزام برتوكول كيوتو. ويجب أن تعكس هذه الأهداف إلحاح الظروف.

وعلى نظام ما قبل عام ٢٠١٢ أن يتناول تخفيف

حدة آثار تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما ورد في نص الخطاب الافتتاحي للرئيس، على الدول الأعضاء "أن تسترشد باعتبار وحيد هو: إنقاذ تلك الجزر الصغيرة التي تعيش اليوم في خطر الاختفاء الكامل بوصفها دولاً." ولم يحدث في أي وقت في التاريخ أن أصبح اختفاء دول بكاملها احتمالا حقيقيا. وكما ذكرنا في نيوي، فإن

ومنذ انضمام بالاو إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، ما فتئنا نعرب عن قلقنا من أن المنظمة ليس لها وجود في بلدنا. ولذلك، سررنا عندما أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن افتتاح ثمانية مكاتب مشتركة جديدة في بلدان جزر المحيط الهادئ، بما فيها بالاو. ونحن نرحب بذلك الإنجاز التاريخي ونتنظر مراسم الافتتاح.

وبالاو تشارك مشاركة نشطة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وقد بذلت كل جهد ممكن لتحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب. لقد اجتمعنا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لبحثها على تلبية طلبات المساعدة التي قدمناها، ولا سيما في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وللأسف، فإن الجهود التي تبذلها المديرية لم تكن كافية. ودلت تجربتنا على أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل بناء القدرات تتركز على مساعدة البلدان في صياغة التشريعات وسنّها. وتلك خطوة أولى ممتازة، لكنها غير كافية، حيث أن أفضل التشريعات لا معنى لها دون تطبيق.

ونأمل في أن تقوم الأمم المتحدة، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، باتخاذ الخطوة التالية ومساعدة البلدان الصغرى، التي تتوفر لديها الرغبة لكنها لا تملك الوسائل لتنفيذ القوانين والأنظمة القائمة لديها لمكافحة الإرهاب. ونحث على إنشاء صندوق استئماني للتبرعات من شأنه إتاحة المجال أمام الدول الصغيرة لإطلاق المبادرات الفعالة لمكافحة الإرهاب. ونتوجه بالشكر إلى الولايات المتحدة وأستراليا على مساعدتهما لنا في مجال مكافحة الإرهاب.

مستقلة. وفي الدورة الحادية والستين تكاتفنا مع الحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من صيد الأسماك في البحار العميقة بشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار، وهي ممارسة مدمرة للصيد ومسؤولة عن تدمير نسبة ٩٥ في المائة من الجبال البحرية في جميع أرجاء العالم. ونهنئ المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ على اتخاذها تدابير مؤقتة تشكل خطوة هامة نحو القضاء على صيد الأسماك بشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار. ونناشد جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ودول العالم على أن تحذو حذوها، ونذكر الجميع بأن الموعد النهائي لاتخاذ إجراء، وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يقترب بسرعة.

وظلت بالاو تعمل بهمة في مسألة صيد الأسماك بشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار لأنه يؤثر على النظام الإيكولوجي للمحيطات. ويمثل شمال المحيط الهادئ موطناً لأفضل مصائد الأسماك المتبقية في العالم. ويشكل تنوعها سبباً رئيسياً لمبادرة تحدي ميكرونيزيا، حيث تكافقت بلدان جزر ميكرونيزيا ومناطقها للحفاظ على ٣٠ في المائة من الموارد القريبة من الساحل و ٢٠ في المائة من الموارد على اليابسة بحلول عام ٢٠٢٠.

إن هذا المشروع هو الأول من نوعه في العالم. وهو يغطي ٦,٧ ملايين ميل مربع من المحيط ويساعد على حماية ١٠ في المائة من الشعب المرجانية في العالم، بما في ذلك أكثر من ٦٠ نوعاً معرضاً للخطر. ونشكر الجمعية العامة على اعترافها بهذا البرنامج في دورتها الثانية والستين، في القرار ٢١٥/٦٢، بشأن المحيطات وقانون البحار، ونشكر شركاءنا الإنمائيين، بما في ذلك تركيا ومرفق البيئة العالمية ومنظمة حفظ الطبيعة ومنظمة الحفظ العالمية على الدعم الذي قدمته.

خطاب الأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

اصطحب الأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة الأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة القلبية وأسمى آيات التقدير للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين مؤكداً له على تعاون بلدي. وتتطلع أنتيغوا وبربودا إلى قيادته وتوجيهه خلال هذه الدورة. كما نتقدم بالتهنئة إلى سلفه، السيد كريم، على عمله الممتاز والخدمات التي قدمها إلى المجتمع الدولي.

ويحدوني الأمل في أن تجد مجموعة الـ ٧٧ والصين في الرئيس نصيراً نشطاً لعمل أكثر تركيزاً وجدوى في السعي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

وتتعدّد الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في ظل تصاعد التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين: فالفقر يزداد حدة والإمدادات الغذائية لكثير من سكان العالم تنناقص؛ وتغيّر المناخ يتسبب في كوارث ضخمة وأكبر اقتصاد في العالم يوشك على الانهيار. وتتطلب هذه الأوقات والظروف أن تعمل جميع الدول على نحو عاجل وبيّارة أقوى ومن خلال الأمم المتحدة على تبني تعددية الأطراف بكل معنى الكلمة.

ومن الضروري إيلاء اهتمام عاجل لإصلاح مجلس الأمن. فبدونه، لا يمكن أن تكون هناك عملية إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. وقد أثبتت اليابان حرصها والتزامها تجاه بالاو وجميع جيرانها في منطقة المحيط الهادئ، وينبغي لها أن تكون عضواً دائماً في المجلس. وبالمثل، فإن الهند، أكبر ديمقراطية في العالم، دولة نامية ولها دور كبير في بالاو وبقية منطقة المحيط الهادئ. وكنا ولا نزال نؤيد العناصر الأساسية في مشروع القرار الذي اقترحتّه مجموعة البلدان الأربعة.

لقد سعينا جاهدين إلى تغيير مواعيد تقديم الطلبات إلى لجنة حدود الجرف القاري. وسيتيح النظام الجديد لتقديم الطلبات المجال أمام البلدان النامية للحفاظ على حقوقنا في الموارد المتوفرة في حرفنا القاري الممتد. ولئن كان تمديد الوقت المحدد لتقديم الطلبات أمر نرحب به، إلا أنه يمثل نصف المعركة فحسب. فلا نزال بحاجة إلى الموارد والخبرة التقنية الضرورية لتقديم مطالبة مكتملة الأركان. ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعدنا من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وكانت بالاو آخر بلد يخرج من نظام الوصاية التابع للأمم المتحدة التي ساعدتنا على استعادة سيادتنا بعد خضوعنا لأربع إدارات استعمارية. ولذلك، فنحن فخورون جداً بتعزيز أهداف هذه المنظمة الفريدة وتتطلع إلى العمل معاً لتحقيقها خلال انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة. وفي الختام، أسمحوا لي أن أشكر الجمعية باللغة الأم لبلدي: Kom .Kmal Mesulang.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الأونرابل إلياس كامسيك تشين، نائب رئيس جمهورية بالاو، من المنصة.

للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة لمكافحة الجريمة وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات. كما ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى وقف ممارسة ترحيل المجرمين مرتكبي جرائم العنف إلى شواطئنا.

كما أن أنتيغوا وبربودا تولي اهتماما شديدا لمسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن منطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، ولكن لا أحد منا في مأمن من أثر أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تنفذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا كاملا وأن تمتلك لها جميع البلدان.

إن التهديد المستمر الذي يمثله الإرهاب في عالم اليوم، الذي يغلب عليه طابع العولمة، يجعل نزع السلاح النووي أشد إلحاحا. وسوف نواصل الدعوة إلى إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونشجع كل البلدان، ولا سيما الدول الصناعية الرئيسية، على السعي بقوة إلى نزع السلاح ودعمه.

لقد أقيمت نظرة ناقدة إلى بعض المشاكل التي تواجهها الأسرة الأممية العالمية. وأود أن أختتم بياني بنبرة من التفاؤل.

لقد شهدنا مؤخرا اعتذار عدد من الزعماء للمغتربين الأفارقة، وللشعوب الأصلية والمستعمرات السابقة على إساءات ومظالم الماضي. بل وشهدنا تعهدات ملزمة لتقديم التعويضات، كما هو الحال بالنسبة لإيطاليا وليبيا. وأحيي أولئك الزعماء الذين أبدوا تلك الروح المستنيرة.

ويزداد عدد الحكومات التي تسلم بجمتمية التغيير السياسي الديمقراطي وتبدي التزاما أكبر بالحكم الرشيد، والانتخابات التزيهة والحررة والانتقال المنظم للسلطة وتقاسمها. وفي هذا الصدد، تحظر على البال في الحال، كينيا، وزمبابوي، وجنوب أفريقيا التي تجدر الإشادة بها.

وتمثل أزمة المناخ تهديدا واضحا ومائلا لأمن الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدنا، وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيقنا لأهداف وغايات التنمية المستدامة. ولا يفتقر المجتمع الدولي إلى الخطب البليغة أو الأفكار المتعلقة بمسألة المناخ، لكن من ييدهم الأمر تنقصهم الإرادة السياسية إلى حد يُرثى له.

والصلة بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية أمر لا جدال فيه. فتواتر الكوارث الطبيعية والدمار الناجم عنها يتزايدان في جميع أنحاء العالم. وتنجم عن هذه الكوارث آثار مروعة خصوصا بالنسبة للبلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي حيث تعتمد اقتصاداتها إلى حد كبير على البيئة الطبيعية. وأشيد بالأمم المتحدة وأجهزتها على العمل الذي تقوم به في هايتي وأماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي التي تضررت بشدة نتيجة للأعاصير التي اجتاحتها على مدى الأسابيع الماضية. ومع ذلك، لا بد لي أن أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم إضافي إلى الأمم المتحدة في جهودها الإنسانية في العالم النامي.

ولا يقتصر التركيز الناشئ على البحث عن مصادر جديدة للطاقة على الولايات المتحدة وأماكن أخرى فحسب، بل وفي الدول الصغيرة أيضاً. ويشجعنا الوعد بتراجع المتسببين الأساسيين في أسباب تغير المناخ. وتقع مسؤولية توفير الموارد اللازمة للقيام بذلك في المقام الأول على البلدان المتقدمة النمو المتسببة أكثر من غيرها في تغير المناخ.

وفي سياق مماثل، تقع المجتمعات النامية الضعيفة ضحية لعولمة الجريمة، ولا سيما من خلال الدمار الذي تسببه المسدسات التي في حيازة عناصر إجرامية، وتهريب المخدرات التي توجه بصورة أساسية إلى الأسواق في البلدان المتقدمة، وترحيل المجرمين إلى شواطئنا. واعترافا بالصلة بين العولمة والجريمة، نحث المجتمع الدولي على توفير مزيد من الدعم

في حين ضعف أكثر فأكثر الالتزام باتخاذ إجراءات عملية لدعم تنفيذها بطريقة موحدة يعزز بعضها بعضا.

وقد حققنا بعض المكاسب المتواضعة، على سبيل المثال، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. ولكن على وجه العموم، شكل سجلنا في التنفيذ والوفاء بالالتزامات مصدر خزي لنا كزعماء.

إننا نواجه أزمة تنمية مزمنة، بما في ذلك الفشل في سياسات التنمية ونهجها التي لا تأخذ في الاعتبار ظروف بلدان ومناطق بعينها.

وقد نجم عن ذلك عدد متزايد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، والأزمة البيئية وتغير المناخ التي تفرض قيودا لا تحتمل على الإنتاج والنظم الإيكولوجية، وأزمة اقتصادية ومالية عالمية امتدت من الاقتصادات الكبرى، وأزمة ثقة بالإدارة العالمية وبالقدرة المؤسسية لإدارة التجارة العالمية، وسياسات التمويل والتنمية، وأزمة طاقة متفاقمة، وأزمة غذائية غير مسبوق، وأزمة مياه تلوح في الأفق.

إننا نسلم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته. ولكن يجب أن يهيئ المجتمع الدولي بيئة مؤاتية ومستدامة ونزيهة وقابلة للتنبؤ بها وأن يوفر مجال السياسات الذي يحفز وييسر الاضطلاع بتلك المسؤولية.

وعلىنا جميعا أن نتنقل فورا إلى نمط التنفيذ، وهو النمط الذي ينصب فيه التركيز على كيف نعمل بدلا من كيف لا نعمل. وأمامنا بعض الفرص الاستراتيجية الهامة لكي نبدأ القيام بذلك.

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أننا نستطيع أن نبدأ من الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد اليوم في الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ بلغنا منتصف المدة المتوخاة لبلوغ تلك الأهداف، فإننا، كمجتمع دولي، نواجه خطر عدم بلوغ

وأخيرا، من المثير للاهتمام أن كلا المرشحين في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة يتنافسان على مشروع التغيير في ذلك البلد. وبوصفي ممثلا لحكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، فإنني أدعو إدارة الولايات المتحدة وقيادتها المقبلة إلى أن تحدث تغييرا في تعاملها مع الدولة الشقيقة، جمهورية كوبا.

إنني أدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا. وبوصفها زعيمة عالمية ونصير العدالة، يجب أن تعتمد الولايات المتحدة التغيير لصالح الرجال والنساء والأطفال في كوبا.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة ستصبح كيانا أقوى، وأن العالم سيكون في وضع أفضل تماما إذا ما التزم الرئيس المقبل للولايات المتحدة في خطاب تنصيبه التزاما قاطعا بتعددية الأطراف بكل أبعادها.

وبصفتي رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، أسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات بالنيابة عن تلك المجموعة.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة كرسا الكثير من الوقت والموارد الأخرى، على مدى عقدين، لتحديد وتعريف التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي وللتوصل إلى فهم مشترك بشأنها. وقد اعتمدنا قرارات وإعلانات، عرفنا فيها التحديات وحددنا الموارد اللازمة، وعقدنا العزم والتزمنا بالاستجابة للتحديات والتغلب عليها، بوصفنا مجتمعا عالميا، من خلال التعاون الدولي. وفي بعض الحالات توصلنا إلى اتفاقات وحددنا جداول زمنية ملزمة لتحقيق النتائج.

والعديد من تلك الالتزامات والجداول الزمنية والمقترحات جرى تكراره في قرارات سنوية للجمعية العامة. وللأسف، أصبح العديد منها أكثر تعقيدا من الناحية الفنية،

وما تقدم هو بعض التوضيحات بشأن الفرص التي يمكن للمجتمع الدولي وينبغي له أن يستخدمها لتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة والجديدة. وهي ليست شاملة بأي حال من الأحوال. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تحت الجمعية العامة على أن تقرر توجيه رسالة فورية تعبر عن الطابع الملح لتنفيذ تلك العمليات والأنشطة المختلفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل ونستون بولدوين سبينسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة. رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.

أغلبية تلك الأهداف. فنحن لم نوفر الموارد، ولم نهيئ البيئة الدولية المؤاتية والتعاون لكي نكفل تمكين جميع البلدان النامية من بلوغ أهدافها المحددة.

وقد جرى تحديد مجموعة من المصادر في مونتيري، التي يمكن من خلالها تعبئة التمويل للاستجابة للالتزامات بالتصدي للعديد من التحديات، بما فيها تلك الواردة بإيجاز في الأهداف الإنمائية للألفية.

ولعلنا نستخدم العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية والمؤتمر نفسه لعرض مقترحات محددة حول طريقة تقديم واستخدام الموارد، وكيف سننطلق لتهيئة البيئة الاقتصادية الدولية من أجل الإسراع في تحقيق تلك المقاصد والأهداف، بالإضافة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أكدت عملية بالي من جديد عزم المجتمع الدولي على ضمان أن تكون لديه، قبل نهاية عام ٢٠٠٩، صورة واضحة عن التزامات الأطراف المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بتخفيض انبعاث غازات الدفيئة لفترة الالتزام الثانية، بالإضافة إلى التزاماتها باتخاذ إجراءات صارمة وتوفير الموارد لتيسير التكيف وتخفيف الآثار ونقل التكنولوجيا والتمويل للأطراف من غير أطراف المرفق الأول.

ولا بد لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، أن يخرج بنتائج قوية وذات منحى تنفيذي. وينبغي لمختلف الأنشطة الحكومية الدولية المقررة خلال الأشهر المقبلة بشأن أزميتي الطاقة والغذاء أن تركز ليس على حلول للمشاكل الفورية المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وقضايا الطاقة فحسب، بل أيضا على الضرورات الإنمائية المستدامة على الأجل الطويل.